XTRADE
ONLINE CFD TRADING

## جدول المحتويات


1. المقدّمة ..... 3
الباب الأول - المنصة ..... 4
2. القيود على المستخدمين ..... 4
3. ترخيص وتوفير المنصة ..... 5
4. الملكية الفكرية ..... 6
5. استخدام المنصة ..... 7
6. السلامة ..... 9
الباب الثاني - قبول العميل والخدمات الاستثمارية ..... 10
7. تقديم الطلب والبدء ..... 10
8. تصنيف العملاء ..... 11
9. التقييم ..... 11
10. الخدمات ..... 12
11. النصائح والتعليقات ..... 13
12. تقديم الأوامر وتنفيذها ..... 14
13. رفض أوامر العميل ..... 15
14. حالات الإخلال ..... 16
15. تأكيدات التداول ..... 18
الباب الثالث - أموال العميل وحساب العميل ..... 19
16. قواعد التعامل مع أموال العميل ..... 19
17. حسابات العميل والإيداعات وعمليات السحب ..... 21
18. عمليات تحويل العملة ..... 23
19. حسابات العملاء غير النشطة والمعلقة ..... 23
20. تحديد الصافي والمقاصة ..... 24
21. معلومات صندوق تعويضات المستثمرين ..... 24
الباب الرابع - أحكام عامة حول علاقتنا ..... 24
22. اللغة ..... 24
23. المراسلات والإشعارات المكتوبة ..... 24
24. البيانات الرسمية، والسرية وتسجيل المكالمات الهاتفية والسجلات ..... 25
25. التعديلات ..... 28
*التعديلات على الاتفاقية* ..... 28
*الشخص الطبيعي* ..... 29
*الهيئة الاعتبارية* ..... 29
*مراجعة التكاليف* ..... 29
*مراجعة التصنيف* ..... 29
40. أحكام متفرقة ..... 41
الباب الخامس - التعريفات ..... 41
41. تفسير الأحكام ..... 41
1. النطاق ..... 47
2. أنواع طلبات عقود الفروقات ..... 47
3. تنفيذ الأوامر ..... 47
4. الأسعار المعروضة ..... 48
5. أوامر إيقاف الخسارة ووقف التعقب والاستشاري الخبير ..... 48
6. الانتهاء ..... 50
7. تكاليف التأمين ..... 50
8. هامش السعر ..... 51
9. متطلبات الهامش ..... 51
10. حسابات العميل الخالية من تكاليف التأمين ..... 52

## الأحكام والشروط

آخر تحديث في 7 إبريل 2017

1. المقدّمة

1.1. هذه الاتفاقية مبرمة من قبل شركة Xtrade Europe Limited (ex XFR Financial Limited) (والتي سيشار إليها لاحقًا بلفظ "الشركة" أو "نحن" أو "ضمير المتكلم")، والعميل (والذي سيُشار إليه لاحقًا بلفظ "العميل" أو "ضمير المخاطب" أو "المستخدم").

إذا قررت تنزيل برنامجنا لاستخدام إعلانات التداول فإن التزاماتك بموجب هذا القرار والمشمولة داخل هذه الاتفاقية الخاصة بالعميل (إلى الحد الذي ترتبط فيه بذلك) تسري عليك أيضًا حتى وإن لم تصبح عميلاً لنا بعد ذلك.

1.2. اتفاقية العميل وأية ملاحق مضافة إليها فضلاً عن المستندات التالية والتعديلات التي يتم إجراؤها من حين إلى آخر: "سياسة تضارب المصالح"، و"ملخص سياسة أفضل مصلحة وتنفيذ الأوامر" و"الإفصاح عن المخاطر وإشعار التحذيرات" (والمشار إليها جميعًا بلفظ "الاتفاقية") تنص على الشروط التي ستقوم الشركة بموجبها بتقديم وعرض الخدمات عل العميل وتشمل أيضًا معلومات هامة يجب علينا توفيرها بصفتنا شركة مرخصة من هيئة الاستثمار القبرصية إلى عملائنا المتوقعين. ومن خلال التسجيل كمستخدم، فإنك توافق على الأحكام والشروط الواردة في جميع المستندات المذكورة أعلاه وهذا يعني أنه في حال حصولك على موافقة منا لكي تكون عملينا، فإنك تكون ملزمًا بهذه الأحكام والشروط. ولهذا السبب، فإنك موصَى بقراءة جميع المستندات المذكورة أعلاه والتي تمثل الاتفاقية وأية خطابات أو إشعارات ترسلها الشركة بعناية، بالإضافة إلى المستندات المتنوعة الموجودة على موقعنا على الويب مثل "سياسة الخصوصية" و"أحكام وشروط استخدام موقع الويب" والتأكد فهمك لها وموافقتك عليها.

1.3. الشركة مرخصة ومنظمة بمعرفة هيئة الأوراق المالية والتداول القبرصية (CySEC) كشركة استثمارية قائمة في قبرص (CIF) بترخيص CIF رقم 10/108، لتقديم بعض الخدمات والأنشطة الاستثمارية والتكميلية فيما يخص بعض الأدوات المالية.

1.4. ضمّت الشركة فرعًا إيطاليًا في الثالث عشر من شهر ديسمبر لعام 2013 والتي تديرها اللجنة الوطنية للشركات والأوراق المالية CONSOB وعنوان الشركة هو 22, فيا كونسيرفاتوريو, مركز الأعمال, 20100 ميلان, إيطاليا

وتعمل الشركة بموجب قانون توفير الخدمات الاستثمارية، وممارسة الأنشطة الاستثمارية، وتشغيل الأسواق المنظمة والأمور الأخرى ذات الصلة لسنة 2007، والقانون رقم 144(1)/2007، وتعديلاته التالية أو ما يحل محله من قوانين من حين إلى آخر (والمشار إليه هنا بلفظ "القانون"). تخضع هذه الاتفاقية لقانون تسويق خدمات المستهلك المالية N.242(I)/2004 عبر تنفيذ توجيهات الاتحاد الأوروبي EC/65/2002 وجميع التعديلات اللاحقة لهذه التوجيهات، حيث لا يتوجّب بموجب هذه التعديلات توقيع الاتفاقية وتمتلك الاتفاقية هذه نفس التأثير القانوني الذي تمتلكه الاتفاقية الموقّعة. والشركة مسجلة في دولة قبرص بموجب قانون الشركات، ورقمها في سجل الشركات HE #248449. ومقرها المسجل كائن في الدور الأول, بناية توفياس 2, فاسيليوس كونستانينو 140, 3080 ليماسول، قبرص.

1.5. وتلغي الاتفاقية وتحل محل أي من الاتفاقيات أو الترتيبات أو البيانات الصريحة أو الضمنية المحررة بمعرفة الشركة أو أي مقدم (مقدمين).

1.6. وهذه الاتفاقية ملزمة ونافذة لصالح طرفيها وكل من يخلفهما والمتنازل لهم المعنيين.

**الباب الأول - المنصة**

2. القيود على المستخدمين

2.1. مع عدم الإخلال بحق الشركة في رفض تقديم الخدمات بموجب هذه الاتفاقية أو توفير وإتاحة منصتها الخاصة بالتداول لأي شخص، فإن المنصة غير مخصصة للاستخدام من قبل الشخص الذي:

(أ) يقل عن 18 عامًا من العمر أو غير المتمتع بالأهلية القانونية أو رجاحة العقل؛

(ب) يسكن في أي بلد يكون فيه هذا الاستخدام مخالفًا للقانون المحلي أو النظام أو الدين. المنصة وخدماتنا المقدمة بموجبها غير موجهة للأشخاص الساكنين في أي دولة يكون فيها نشاط تداول عقود الفروقات CFD أو أي من الخدمات الأخرى مخالفًا للقانون المحلي أو النظام أو الدين. وتتحمل أنت المسئولية عن الالتزام بأي قانون محلي أو نظام تخضع له أنت؛

(ج) يعمل في السلطة القضائية التابعة للولايات المتحدة بما يتفق مع قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية

(د) أو من يكون موظفًا أو مديرًا أو مشاركاً أو وكيلاً أو تابعًا أو متعلقًا أو متصلاً خلاف ذلك بالشركة أو أي من الجهات التابعة لها.

2.2. لا يمكن استخدام الموقع الإلكتروني للشركة و/أو منصتها لأغراض ترويجية أو تحريضية لأي شخص في السلطات القضائية غير المخوّلة أو لأي شخص لا يسمح له القانون بالترويج لمثل هذه الأمور. قد يتم تقييد استخدام الموقع الإلكتروني للشركة أو خدماتها أو منصتها وعروض العقود المالية عبر الموقع الإلكتروني للشركة أو منصتها في بعض السلطات القضائية، ووفقًا لذلك، يتوجب على العملاء الذين يستخدمون الموقع الإلكتروني أو المنصة أن ينتبهوا لمثل هذه القيود.

3. ترخيص وتوفير المنصة

3.1. مع مراعاة تنفيذ وتحقيق التزامات العميل بموجب هذه الاتفاقية، تمنح الشركة بموجب ذلك للعميل ترخيصًا محدودًا، على المستوى الشخصي وغير قابل للتنازل عنه أو التصرف فيه وهو تصريح غير حصري وقابل للاستعادة بالكامل، وذلك لاستخدام المنصة (المنصات) (ويشمل ذلك استخدام موقع الويب وأي من البرامج المرتبطة به القابلة للتنزيل والمتاحة على موقع الويب الخاص بنا من حين إلى آخر)، فقط من أجل الاستخدام والاستفادة الشخصية لكي يتم تقديم الطلبات في أداة (أدوات) مالية خاصة بما يتفق مع الأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.
من أجل تقديم الطلبات لأدوات مالية محددة بما يتّفق مع أحكام هذه الاتفاقية. وفي حال إنهاء الاتفاقية لأي سبب من الأسباب، يُلغى الترخيص تلقائيًا ولا يجوز للمستخدم معاودة استخدام برنامج المنصة بعد ذلك مرة أخرى.

3.2. وفي حالة تمضين أي برامج خارجية من جهات أخرى داخل المنصة، فيتم تقديم هذه البرامج الخارجية من جهات أخرى مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. يلتزم العميل بمراعاة والالتزام بجميع الأحكام الخاصة بتراخيص البرمجيات الخارجية من جهات أخرى قد توفرها الشركة إليه من حين إلى آخر.

3.3. وتحتفظ الشركة بأي وجميع الحقوق في المنصة غير الممنوحة صراحة إلى العميل بموجب هذه الاتفاقية. والحقوق في المنصة مرخصة للعميل بمعرفة الشركة وليست مباعة له. تظل جميع الحقوق في المنصة ملكاً للشركة.

3.4. لن يقوم العميل قصدًا أو سهوًا بفعل أي شيء قد ينتهك سلامة المنصة أو يتسبب في خللها. للشركة الحق في إغلاق المنصة (المنصات) في أي وقت لأغراض الصيانة دون سابق إشعار إلى العميل. وسوف يتم ذلك فقط في العطلات الأسبوعية في الحالات الملحّة. وفي هذه الحالات، ستكون المنصة (المنصات) غير متاحة للوصول إليها.

3.5. ومن حين إلى آخر، ومن خلال التصرف بشكل معقول، يكون للشركة الحق في الإضافة إلى أي منصة أو تعديلها أو إزالة أي منصة أو أجزاء منها دون أي مسئولية بموجب هذه الاتفاقية. وفي تلك الحالة، تبذل الشركة كافة المساعي المعقولة من أجل استبدال أي جزء من المنصة بما يقابله متى ما كان ذلك مقبولاً من الناحية العملية.

4. الملكية الفكرية

4.1. المنصة (المنصات) وجميع حقوق النشر والتوزيع والعلامات التجارية وبراءات الاختراع وعلامات الخدمات والأسماء التجارية ورموز البرمجيات والرموز والشعارات والأحرف والتصميمات والأسرار التجارية والأزرار ومخطط الألوان والرسومات وأسماء البيانات عبارة عن ملكية فكرية حصرية ووحدة (IP) للشركة أو الشركات الأخرى الخارجية كما أنها محمية بموجب قوانين ومعاهدات الملكية الفكرية المحلية والدولية. ولا تعطي هذه الاتفاقية أية مصلحة أو فائدة في أو بخصوص المنصة (المنصات) ولكن الحق فقط في استخدام المنصة (المنصات) بما يتفق مع الأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. ولا يمثل أي مما ورد في هذه الاتفاقية تنازلاً أو تخليًا عن حقوق الملكية الفكرية للشركة.

4.2. لا يجوز للعميل بأي حال من الأحوال إخفاء أو إزالة أي من حقوق النشر والتوزيع أو العلامات التجارية أو أي من الإشعارات الأخرى من أي من الممتلكات الفكرية للشركة أو موقعها على الويب أو المنصة (المنصات) الخاصة بها.

4.3. من المفهوم أن الشركة يجوز لها عرض خدماتها بموجب علامات تجارية مختلفة وعلى مختلف مواقع الويب. وتمتلك الشركة جميع الصور المعروضة على مواقعها على الويب والمنصة (المنصات) والبرمجيات والمواد القابلة للتنزيل. ولا يجوز للعميل استخدام هذه الصور بأي طريقة بخلاف الطريقة التي توفرها الشركة لهم.

4.4. علمًا بأن العميل مصرَّح له تخزين وطباعة المعلومات المتاحة له من خلال موقع الشركة على الويب أو المنصة (المنصات) بما في ذلك المستندات أو السياسات أو النصوص أو الرسوم أو الفيديو أو الصوت أو رموز البرمجيات أو تصميم واجهة المستخدمة أو الشعارات. العميل غير مرخص له تغيير أو تعديل أو نشر أو نقل أو توزيع أو حتى إعادة إنتاج المعلومات أو استغلالها تجاريًا، سواء بالكامل أو في جزء منها، في أي تنسيق أو شكل إلى أي جهة خارجية دون الحصول على الموافقة الخطية الصريحة من الشركة.

5. استخدام المنصة

5.1. يوافق العميل على أنه:

(أ) لا يجوز له استخدام المنصة لمدة طويلة إلّا إذا كان مصرحًا له/لها للقيام بذلك بموجب الأحكام المنصوص عليها في الترخيص الممنوح بموجب هذه الاتفاقية؛
(ب) لن يستخدم المنصة إلا من أجل الأغراض القانونية؛
(ج) وأنه لا يجوز له استخدام المنصة لأي غرض سوى الغرض الذي قدمت المنصة من أجله بموجب اتفاقية العميل؛
(د) وأنه مسئول عن جميع المعاملات التي يتم إنفاذها على حساب العميل الخاص به/بها من خلال المنصة بالإضافة إلى استخدام المنصة (بما في ذلك بيانات الوصول)؛
(ه) وأنه يلتزم بتسجيل الخروج من المنصة في حالة ترك جهازه الخاص بالوصول بدون رعاية، وذلك من أجل منع الوصول غير المرخص به إلى حساب العميل الخاص به/بها.

5.2. يحظر بشكل مطلق على العميل القيام بأي من الإجراءات التالية فيما يخص المنصة (المنصات):

(أ) استخدام أي برامج تستخدم تحليل الذكاء الاصطناعي للنظام و/أو المنصة (المنصات) الخاصة بالشركة.
(ب) اعتراض أو مراقبة أو إتلاف أو تعديل أي من المراسلات غير المخصصة أو الموجهة له.
(ج) استخدام أي نوع من العناكب أو الفيروسات أو الفيروسات المتنقلة، أو حصان طروادة أو القنبلة الموقوتة أو أية رموز أو تعليمات أخرى مخصصة لتشويه أو حذف أو إتلاف أو تفكيك المنصة (المنصات) أو نظام الاتصال أو أي نظام خاص بالشركة.
(د) إرسال أية مراسلات تجارية غير مطلوبة وغير مصرح بها بموجب القانون المعمول به أو الأنظمة السارية.
(ه) القيام بأي شيء ينتهك أو قد ينتهك نظام الكمبيوتر أو المنصة (المنصات) الخاصة بالشركة أو التسبب في قصور أداء النظام (الأنظمة) أو وقف عملها.
(و) الوصول غير الشرعي أو محاولة الحصول على وصول، أو القيام بهندسة عكسية أو الالتفاف على أي من تدابير الأمن التي تطبقها الشركة على المنصة (المنصات).
(ز) أداء أي إجراء قد يسمح بالوصول أو الاستخدام غير الاعتيادي أو غير المرخص به للمنصة (المنصات).
(ح) تنفيذ أي من الأعمال التجارية على المنصة، ما لم يكن مسموحًا من جانبنا بذلك خطيًا.

5.3. إذا كان لدى الشركة أي شك بشكل معقول بأن العميل قد انتهك الأحكام المنصوص عليها في الفقرة 5.2، فمن حقها اتخاذ واحد أو أكثر من التدابير المقابلة والمنصوص عليها في الفقرة 14.2 من اتفاقية العميل هذه.

5.4. يتحمل العميل المسئولية وحدة على توفير والحفاظ على المعدات المتوافقة اللازمة للوصول إلى المنصة (المنصات) واستخدامها، والتي تشمل على الأقل جهاز كمبيوتر شخصي أو هاتف محمول أو كمبيوتر لوحي (استنادًا إلى المنصة المستخدمة)، وإمكانية الوصول إلى الإنترنت عن طريق أي وسيلة بالإضافة إلى هاتف أو خط وصول آخر. يعد الوصول إلى الإنترنت أحد الميزات الأساسية بالإضافة إلى أن العميل هو المسئول الوحيد عن أية رسوم لازمة من أجل الاتصال بالإنترنت.

5.5. يضمن العميل ويتعهد بأنه قد قام بتثبيت وتنفيذ وسائل الحماية المناسبة ذات الصلة بأمن وسلامة جهاز الكمبيوتر أو الهاتف الذكي أو الكمبيوتر اللوحي الخاص به وأنه قد اتخذ كافة الإجراءات المناسبة لحماية نظامه من فيروسات الكمبيوتر أو غيرها من المواد المماثلة الضارة أو غير المناسبة أو الأجهزة أو المعلومات أو البيانات التي قد تضر بموقع الويب، أو المنصة (المنصات) أو الأنظمة الأخرى الخاصة بالشركة. كما يتعهد العميل بحماية الشركة من أية عمليات نقل أو إرسال بالخطأ لفيروسات الكمبيوتر أو غيرها من المواد المشابهة الضارة أو غير الضارة بالمنصة (المنصات) من جهاز الكمبيوتر أو الهاتف المحمول أو الكمبيوتر اللوحي الخاص به.

5.6. ولا تقدم الشركة أي تعهدات سواء صريحة أو ضمنية:

(أ) بأن المنصة سوف تكون متاحة للوصول في جميع الأوقات، أو في أي وقت بصفة مستمرة وبدون انقطاع. قد يتضرر الوصول إلى المنصة، على سبيل المثال، بسبب أعمال الصيانة الروتينية أو عمليات الإصلاح أو إعادة التكوين أو عمليات الترقية؛
(ب) فيما يخص التشغيل أو الجودة أو عمل المنصة؛
(ج) أن المنصة سوف تكون خالية من الأخطاء أو العيوب؛
(د) وأن المنصة خالية من الفيروسات أو أي شيء آخر يحتوي على خصائص ملوثة أو هدامة بما في ذلك الحالات التي تؤدي إلى فقد أو إتلاف بيانات العميل أو غيرها من الممتلكات.

5.7. ولا تتحمل الشركة أية مسئولية تجاه العميل في حالة فشل أو تلف أو تدمير و/أو مسح سجلات وبيانات نظام الكمبيوتر أو الهاتف المحمول أو الكمبيوتر اللوحي الخاص به. وعلاوة على ذلك، إذا تعرض العميل لأي تأخير أو أي شكل آخر من مشاكل سلامة البيانات والتي تكون نتيجة تكوين الأجهزة الخاصة به أو سوء الإدارة، فلا تتحمل الشركة أية مسئولية.

5.8. ولا تتحمل الشركة أية مسئولية عن أي من هذه الأعطال أو التأخيرات أو المشكلات في أي من الاتصالات التي يتعرض لها العميل عند استخدم المنصة (المنصات).

5.9. توافق الشركة على دفع الضرر عن العميل من أية خسائر على حساب العميل الخاص به في حالة "السطو الإلكتروني" على المنصة، أو في حالة حدوث استخدام غير مرخص لبيانات الوصول الخاص بحساب العميل بسبب الإهمال من جانب الشركة. وبالمثل، يلتزم العميل بدفع الضرر عن الشركة من الخسائر في حالة السطو الإلكتروني على حسابه أو الاستخدام غير المرخص المرتبط بذلك لبيانات الوصول الخاصة به بسبب الإهمال من جانبه.

## 6. السلامة

6.1. عند الدخول للمرة الأولى إلى المنصة، فسوف تتم مطالبتك بإدخال بيانات الوصول الخاصة بك، وهي بيانات سرية كما أنك توافق على الحفاظ على السرية وعدم الإفصاح عنها لأي شخص آخر.

6.2. ويوافق العميل على إشعار الشركة على الفور في حالة معرفته أو شكه في أن بيانات الوصول أو رقم حساب العميل الخاص به قد تم الإفصاح عنه أو ربما تم الإفصاح عنه لأي شخص غير مرخص. وعندئذ تلتزم الشركة باتخاذ خطوات من أجل منع أي استخدام آخر لبيانات الوصول تلك مع إصدار بيانات وصول بديلة. ولن تكون للعميل القدرة على تقديم الأوامر والطلبات إلى أن يحصل على بيانات وصول بديلة.

6.3. ويوافق العميل على أن يتعاون مع أية أعمال للتحري قد تجريها الشركة في أي حالة من حالات إساءة الاستخدام أو إساءة الاستخدام المشبوهة لبيانات الوصول الخاصة به.

6.4. ويقر العميل بأن الشركة لا تتحمل أية مسئولية في حالة حصول أي شخص خارجي غير مرخص على وصول للمعلومات، بما في ذلك العناوين الإلكترونية والاتصالات الإلكترونية والبيانات الشخصية وبيانات الوصول عند إرسال ما سبق بين الطرفين عن طريق استخدام الإنترنت أو أي من وسائل اتصالات الشبكات الأخرى أو البريد أو الهاتف أو أي من الوسائل الإلكترونية الأخرى.

6.5. وفي حالة إشعار الشركة من خلال مصدر موثوق بأن بيانات الوصول الخاصة بالعميل ربما تم استلامها بمعرفة أطراف أخرى غير مرخصة، فيجوز للشركة بعد إبلاغ العميل تعطيل حساب العميل.

الباب الثاني - قبول العميل والخدمات الاستثمارية

7. تقديم الطلب والبدء

7.1. بعد أن يملأ العميل نموذج طلب فتح حساب بالإضافة إلى جميع مستندات تحقيق الهوية المطلوبة بمعرفة الشركة وتقديمها إليها من أجل إجراء عمليات الفحص الداخلي في الشركة، ترسل الشركة إشعارًا بما إذا كان قد تم قبوله عميلاً للشركة أم لا.

7.2. من المفهوم أن الشركة غير ملزمة (وربما لا تكون قادرة بموجب الأنظمة المعمول بها) على قبول أي شخص ليكون عميلاً لها ما لم تكن الشركة قد حصلت على كافة المستندات التي تطلبها، مع إكمال وتعبئة ذلك الشخص لها بالكامل وبشكل صحيح وأن جميع عمليات الفحص الداخلية في الشركة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر فحوصات مكافحة غسل الأموال، واختبارات المناسبة أو الملاءمة حسبما تكون الحالة) قد تمت.

7.3. في حال لم يقدّم العميل إلى الشركة جميع وثائق التعريف المطلوبة وفي حال لم يتم التحقق من هويته قبل البدء بإنشاء علاقة عمل مع الشركة، فعندئذ يجوز للشركة قبول العميل وفقًا للشروط التالية:

(أ) أن لا يتجاوز المجموع الكلي لأموال العميل المودعة 2000 يورو;
(ب) أن تتم عمليات إيداع الأموال من الحسابات البنكية المنشأة تحت اسم العميل (أو عبر وسائل أخرى متصلة بالحساب البنكي للعميل مثل بطاقة الائتمان);
(ج) أن لا تتجاوز المدة التي يتم فيها إنهاء عملية التحقق من هوية العميل 15 يومًا منذ الاتصال الأولي بالمنصة
(د) في حال لم تنتهي عملية التحقق من هوية العميل خلال الإطار الزمني المحدد الذي تبلغ مدته 15 يومًا، فعندئذ يتم إنهاء علاقة العمل مع العميل في التاريخ الذي ينقضي فيه الموعد النهائي المحدد وتُعاد جميع الأموال المودعة للعميل في نفس الحساب البنكي الذي أودعت الأموال فيه. سيتم إعادة الأموال المودعة على الفور، سواءً أطالب العميل بأن تتم إعادة أمواله أم لا. تشتمل الأموال المعادة على الأرباح التي اكتسبها العميل خلال معاملاته ويتم خصم جميع الخسائر التي تعرض لها العميل.
(ه) يجب أن يوافق العميل صراحة على الإجراءات السابقة قبل تأسيس علاقة عمل مع الشركة.
(و) إذا تجاوز المبلغ المتراكم للأموال المودعة الخاصة بالعميل قيمة 2.000 يورو قبل انقضاء الفترة الزمنية المقررة بموجب العقد الأولي المبرم والمحددة بـ15 يوم، يكون العميل مسؤولاً، بالتعاون مع الشركة، عن إكمال عملية التحقق من هوية العميل وذلك في التاريخ الذي تتجاوز فيه أموال العميل المودعة قيمة 2.000 يورو.

7.4. كما أنه من المفهوم أن الشركة تحتفظ بالحق في فرض متطلبات إضافية للعناية الواجبة من أجل قبول العملاء المقيمين في بعض الدول بسبب المطلب المفروض بموجب الأنظمة السارية والخاص بأن تتخذ أي شركة استثمارية عاملة في قبرص CIF أسلوبًا مستندًا إلى المخاطر عند إجراء عمليات العناية الواجبة على العملاء.

7.5. وتسري الاتفاقية ويبدأ العمل بها بموجب حصول العميل على إشعار ترسله إليه الشركة وتخبر العميل فيه بأنه قد تم قبوله عميلاً للشركة أو أن حسابه قد تم تفعيله وسيظل الحساب فعّالًا حتى يتم إيقافه من قبل أحد الأطراف بموجب البند 26.

8. تصنيف العملاء

8.1. طبقًا للأنظمة المعمول بها، يجب على الشركة تصنيف العملاء في واحدة من الفئات التالية: عميل تجزئة، أو عميل محترف أو طرفًا مقابلاً مؤهلاً. ويشار أيضًا إلى أن الشركة تعامل جميع عملائها معاملة عملاء التجزئة.

8.2. وفي الحالات التي تعامل فيها أي شركة استثمارية عاملة في قبرص أي عميل معاملة عميل التجزئة، يكون للعميل الحق في الحصول على مزيد من سبل الحماية بموجب القانون، أكثر مما إذا كان العميل يعامل معاملة العميل المحترف.

8.3. من المفهوم أنه بموجب القانون، للشركة الحق في تغيير سياستها وقبول الفئات الأخرى من العملاء أيضًا ومن ثم مراجعة تصنيف العملاء وتعيير التصنيف الخاص به إذا ما اعتُبر ذلك ضروريًا (مع مراعاة الأحكام المعمول بها وتقديم الإشعار المناسب إلى العميل).

9. التقييم

9.1. بتقديم إمكانية تنفيذ خدمات أوامر العملاء إلى العملاء، فإن الشركة ملزمة بموجب الأنظمة المعمول بها بالسعي للحصول على معلومات من أي عميل أو عميل محتمل فيما يخص معرفته وخبرته في مجال الاستثمار ذات الصلة بنوع محدد من الخدمات أو الأدوات المالية المعروضة أو المطلوبة، من أجل تمكين الشركة من تقييم ما إذا كانت الخدمة أو الأداة المالية مناسبة للعميل أم لا. وفي الحالات التي يختار فيها العميل أو العميل المحتمل عدم توفير المعلومات فيما يخص معرفته وخبرته، أو في الحالات التي يوفر فيها معلومات غير كافية فيما يخص ما لديه من معرفة وخبرات، فلن تتمكن الشركة من تقرير ما إذا كانت الخدمة أو الأداة المالية مناسبة له/لها أم لا.

في حال قررت الشركة استنادًا إلى المعلومات المقدمة من العميل أن الخدمة أو المنتج ليس ملائمًا للعميل، سيتم إبلاغ العميل بذلك على الفور باستخدام رسالة تحذير موحّدة. وفي حال لم يقدّم العميل المعلومات الضرورية لأداء اختبار الملائمة، ستحضّر الشركة تحذيرًا موحدًا وترسله إلى العميل لإبلاغه أن الشركة غير قادرة على الوصول إلى الخدمة أو المنتج الملائم له/لها. وعندئذ يقرر العميل فيما إذا كان يريد/تريد إكمال أنشطته/أنشطتها التداولية.

وتفترض الشركة بأن المعلومات الخاص بمعرفة وخبرة العميل المقدمة منه إلى الشركة دقيقة وكاملة ولا تتحمل الشركة أية مسئولية أمام العميل في حال كانت المعلومات غير كاملة أو مضللة أو إذا تغيرت أو إذا أصبحت غير دقيقة وتعتبر الشركة أنها قد أدت التزاماتها بموجب الأنظمة المعمول بها، ما لم يكن العميل قد أخطر الشركة بتلك التغييرات.

**10. الخدمات**

10.1. ينطوي التداول مع الشركة على توفير الخدمات الاستثمارية والتكميلية التالية من الشركة إلى العميل، مع مراعاة التزامات العميل بموجب الاتفاقية التي يجري تنفيذها:

الخدمات الاستثمارية:
(1) استلام وإرسال الأوامر فيما يخص واحد أو أكثر من الأدوات المالية.
(2) تنفيذ الأوامر بالنيابة عن العملاء و
(3) التعامل مع الحساب الخاص

الخدمات المساعدة:

(1) حفظ وإدارة الأدوات المالية من أجل حساب العملاء، ويشمل ذلك الرعاية والخدمات ذات الصلة مثل إدارة النقد/الضمانات.
(2) منح الاعتمادات أو القروض لمستثمر للسماح له بإجراء معاملة لواحدة أو أكثر من الأدوات المالية، حيث تكون الشركة المانحة للائتمان أو القرض مشاركة في المعاملة.
(3) خدمات الصرف الأجنبي حيث تكون هذه الخدمات مرتبطة بتوفير الخدمات الاستثمارية.

10.2 قد تبرم الشركة صفقة مع العميل في الأدوات المحددة على الموقع الإلكتروني.

10.3 لا يحق للعملاء مطالبة الشركة بتقديم النصائح الاستشارية أو الإدلاء بأية تصريحات لتشجيع العميل على إجراء معاملة محددة.

10.4 يدرك العميل أن لا يوجد تسليم مادي لأدوات العقود مقابل الفروقات التي استخدمها العميل للتداول.

10.5. من المفهوم أنه في حالة التداول في عقود الفروقات، لا تتحمل الشركة أي من الأدوات المالية الخاصة بالعميل ولا تلتزم بتوفير ضمانات وإدارة للأدوات المالية لحساب العميل أو الرعاية.

10.6. يحق للشركة رفض تقديم الخدمات الاستثمارية أو الخدمات المساعدة للعملاء في أي وقت ومن دون أن تكون ملزمة بإبلاغ العميل عن الأسباب التي دفعتها للقيام بذلك من أجل حماية المصالح المشروعة الخاصة بالعميل والشركة.

11. النصائح والتعليقات

11.1. لن تقدم الشركة المشورة للعميل بخصوص المخاطر المترتبة على طلب محدد ولن تقدّم له أي نوع من أنواع النصائح الاستثمارية ولن تدلي بأية تصريحات لتشجع العميل على إجراء معاملة محددة. يقرّ العميل بأن الخدمات التي تقدمها الشركة لا تشتمل على تقديم النصائح الاستثمارية في مجال الأدوات المالية أو الأسواق أو الأصول.

11.2. ولا تتحمل الشركة أي مسئولية في تزويد العميل بأي من النصائح القانونية أو الضريبية أو غيرها من النصائح ذات الصلة بأي من المعاملات. قد يرغب العميل في الحصول على النصيحة المستقلة قبل إبرام أي من المعاملات.

11.3. ويجوز للشركة أن تزود العميل من حين إلى آخر وفقًا لتقديرها (أو في النشرات الإخبارية التي قد تنشرها على موقع الويب الخاص بها أو تقدمها إلى المشاركين عن طريق موقع الويب الخاص بها أو خلاف ذلك) بالمعلومات أو الأخبار أو تعليقات السوق أو غير ذلك من المعلومات ولكن ليس كجزء من خدماتها المقدمة إلى العميل. وفي الحالات التي تقوم فيها بذلك:

(أ) لا تتحمل الشركة المسئولية عن تلك المعلومات.
(ب) لا تقدم الشركة أي تعهد أو ضمان أو تأمين فيما يخص دقة أو صحة أو اكتمال هذه المعلومات أو فيما يخص العواقب الضريبية أو القانونية لأي من المعاملات ذات الصلة.
(ج) يتم توفير هذه المعلومات فقط لغرض تمكين العميل من اتخاذ قرارات الاستثمار الخاصة به ولا ترقى إلى النصيحة الاستثمارية أو الإعلانات الترويجية المالية غير المرغوبة إلى العميل.
(د) إذا كانت الوثيقة تحتوي على قيد على الشخص أو فئة الأشخاص المصمم من أجلها هذه الوثيقة أو التي يتم توزيعها عليهم، فعندئذ يوافق العميل على أنه لن يمررها إلى أي شخص أو فئة الأشخاص تلك.
(ه) يوافق العميل على أنه وقبل التسليم، يجوز للشركة التعامل معها بنفسها من أجل استخدام المعلومات التي تقوم عليها. ولا تقدم الشركة أية تعهدات فيما يخص وقت الاستلام من جانب العميل ولا يمكن ضمان أنه سوف يستلم تلك المعلومات في نفس الوقت مثل العملاء الآخرين.

11.4. من المفهوم أن تعليقات الأسواق أو الأخبار أو غير ذلك من المعلومات المقدمة أو المتاحة بمعرفة الشركة تخضع للتغيير وقد يتم سحبها في أي وقت بدون أي إشعار.

12. تقديم الأوامر وتنفيذها

12.1. يجوز للشركة من حين إلى آخر قبول أوامر أو طلبات العملاء بطرق مختلفة مثل ما يكون على المنصة، أو من خلال الاتصال الهاتفي، أو الإرسال بالفاكس وأي من الطرق الأخرى حسب تقدير الشركة. لن يتم قبول الأوامر المقدمة من خلال الإرسال
بالفاكس إلا إذا تم الاتفاق على ذلك خصيصًا فيما بين الطرفين.

12.2. ويجوز للشركة تقديم الأوامر لدى الشركة على المنصة وذلك من خلال اتصال الهاتف، ومن خلال استخدام بيانات الوصول وشريطة أن يتم توفير جميع التفاصيل الأساسية في كلتا الحالتين. ويجب أن تحمل الأوامر المقدمة عن طريق الفاكس توقيع العميل أو ممثل العميل المرخص له بالإضافة إلى كافة التفاصيل الأساسية.

12.3. ويكون للشركة الحق في الاعتماد والتصرف بما يتفق مع أي من الأوامر المقدمة على المنصة (المنصات) أو من خلال الاتصال الهاتفي عن طريق استخدام بيانات الوصول أو تقديم ذلك عن طريق الإرسال بالفاكس والذي يحمل توقيع العميل (أو الممثل المرخص)، دون الحاجة لأي استعلام آخر للعميل وتكون أي من هذه الأوامر ملزمة للعميل.

12.4. يتم تنفيذ الأوامر بما يتفق مع "ملخص سياسة أفضل المصالح وتنفيذ الأوامر"، الملزم للعميل.

متى ما كانت هناك تعليمات خاصة واردة من العميل أو بالنيابة عنه من أجل تنفيذ أمر ما، تلتزم الشركة بترتيب الإجراءات اللازمة - إلى الحد الممكن - من أجل تنفيذ أمر العميل بدقة بما يتفق مع التعليمات الخاصة. تجدر الإشارة إلى أن التعليمات الخاصة قد تمنع الشركة من اتخاذ الخطوات المصممة والمنفّذة في السياسة من أجل الحصول على أفضل نتيجة ممكنة للعميل. وقد تمكن قواعد التداول لسوق معينة أو ظروف الأسواق الشركة من اتباع بعض التعليمات المقدمة من العميل.
12.5. وتبذل الشركة جهودًا معقولة في تنفيذ أي أمر، لكن من المتفق عليه ومن المفهوم أنه على الرغم من جهود الشركة المعقولة، قد لا يتم الإرسال أو التنفيذ دائمًا لأسباب خارج سيطرة الشركة.

12.7. ويجوز تقديم الأوامر في حدود ساعات التداول العادية للشركة، والمتاحة على المنصة و/أو موقع الويب، حسبمًا يتم تعديل ذلك من حين إلى آخر.

12.8. تقدّم الشركة من خلال موقعها الإلكتروني الفرصة للعميل لفتح حساب تجريبي. يدرك العميل أن البيئة التي يعمل فيها الحساب التجريبي تختلف عن بيئة الحساب المتحرّك.

13. رفض أوامر العميل

13.1. يحق للشركة رفض طلب العميل في حال تم اختراق أي من الشروط المحددة في الاتفاقية أو في أي من الحالات الموضّحة في البند 13.2 أدناه، وذلك قبل أن تقوم الشركة بمعالجة الطلب. إذا قامت الشركة بتنفيذ طلب العميل وأدركت بعدها أن هناك اختراقًا في الشروط المحددة في الاتفاقية، فعندئذ قد تكمل الشركة عملية إلغاء طلب العميل.
13.2 الحالات المشار إليها في البند 13.2 هي كالتالي:

(أ) انقطاع اتصالات الإنترنت أو المراسلات.
(ب) في أعقاب طلب من الجهات النظامية والإشرافية في قبرص أو أمر من المحكمة أو الجهات المختصة بمكافحة الاحتيال أو مكافحة غسل الأموال.
(ج) في حال كان هناك شك في قانونية أو أصالة الأمر المقدم.

(د) في حالة وقوع أي من أحداث القوة القاهرة، بما يتفق مع الفقرة 27.
(ه) في حالة الإخلال من جانب العميل وفقًا لما هو منصوص عليه في الفقرة 14.1 أدناه.
(و) في حالة إرسال الشركة إشعارًا بإنهاء الاتفاقية مع العميل.
(ز) إذا رفض النظام الخاص بالشركة الأمر بسبب قيود التداول المفروضة.
(ح) في ظل ظروف السوق غير العادية؛
(ط) في حالة عدم امتلاك العميل للأموال الكافية في رصيده لأمر محدد أو في حالة انخفاض الرصيد لأقل من الصفر.

14. حالات الإخلال

14.1. يمثل كل مما يلي حالة من "حالات الإخلال":

(أ) فشل العميل في أداء أي من الالتزامات بسبب الشركة.
(ب) في حالة تقديم طلب فيما يخص العميل بموجب قانون الإفلاس القبرصي أو أي من القوانين المقابلة في أي مكان أو اختصاص قضائي آخر (إذا كان العميل فردًا)، وفي حال كان شراكة، فيما يخص واحد أو أكثر من الشركاء، أو في حال كان العميل شركة، فالحارس القضائي أو الأمين أو الحارس الإداري أو مسئول مماثل يتم تعيينه، أو في حالة قيام العميل بأي من الترتيبات أو المواءمات مع دائني العميل أو البدء في أي إجراء مشابه أو مماثل لأي مما سبق فيما يخص
العميل.
(ج) عدم قدرة العميل على سداد ديون العميل عند استحقاقها.
(د) في حالة تقديم أي تعهد أو ضمان بمعرفة العميل في الفقرة 29 أو إذا أصبح غير حقيقي.
(ه) في حالة وفاة العميل (إذا كان العميل فردًا) أو في حالة الإعلان عن غيابه أو إذا فقد رشده.
(و) أي من الظروف الأخرى التي تعتقد الشركة بشكل معقول أن من الضروري أو من المرغوب اتخاذ أي إجراء حيالها وفقًا لما هو منصوص عليه في الفقرة 14.2.
(ز) في حال طلبت أي جهة نظامية مختصة أو هيئة أو محكمة اتخاذ أي من الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة 14.2.
(ح) في حال أدركت الشركة أن العميل قد أقحم
الشركة في أي نوع من أنواع الاحتيال أو المخالفات أو الممارسات غير القانونية للأنظمة المعمول بها أو أن الشركة معرضة للخطر بسبب المشاركة في أي نوع من الاحتيال أو مخالفة القانون أو انتهاك الأنظمة المعمول بها في حالة مواصلة عرض الخدمات على العميل، حتى عندما لا يكون ذلك بسبب الخطأ من جانب العميل.

(ط) في حال اعتبرت الشركة بشكل معقول أن هناك مخالفة مادية من جانب العميل للمتطلبات التي يقرها النظام القانوني المعمول به في جمهورية قبرص أو دول أخرى لها اختصاص قانوني على العميل أو أنشطة التداول الخاصة به، على أن يتقرر ذلك من الناحية المادية وبحسن النية من جانب الشركة.

(ي) في حال شكت الشركة أن العميل مشارك في أنشطة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو احتيال البطاقات أو غير ذلك من الأنشطة الإجرامية.
(ك) في حال شكت الشركة بشكل معقول أن العميل قد قام بإجراء محظور وفقًا لما هو منصوص عليه في الفقرة 5.2.
(ل) في حال شكّت الشركة أن العميل أجرى تداولًا:
- يمكن تصنيفه بأنه مفرط دون غرض مشروع وللاستفادة من تحركات السوق.
- يعتمد على فترة كمون الأسعار أو فرص المراجحة.
- يُمكن اعتباره مسيئًا للسوق و
- في ظل ظروف السوق غير العادية؛

(م) إذا كان لدى الشركة شك معقول بأن العميل قد فتح حساب عميل بغرض الاحتيال.
(ن) إذا كان لدى الشركة شك معقول بأن العميل قد أجرى عملية تزويد أو استخدام بطاقة مسروقة في تمويل حساب العميل الخاص به.
(س) في حال كان لدى الشركة شك بأن طلب العميل قد يشكّل استغلالًا مسيئًا للمعلومات السرية.

14.2. في حالة وقوع أحداث الإخلال، يجوز للشركة وفقًا لتقديرها المطلق، وفي أي وقت ودون تقديم إشعار خطي مسبق، اتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات التالية حسبما يكون مناسبًا في تلك الحالات:

(أ) إنهاء هذه الاتفاقية
(ب) إغلاق جميع الصفقات المفتوحة.
(ج) حدّ الوصول إلى المنصة (المنصات) بشكل مؤقت أو دائم أو تأجيل أو منع ممارسة أي من الوظائف على المنصة (المنصات).
(د) رفض أو منع نقل أو تنفيذ أي طلب للعميل.
(ه) الحد من ممارسات العميل التداولية.
(و) في حالة وجود احتيال أو تزوير أو استخدام بطاقات مسروقة لإعادة الأموال مرة أخرى إلى المالك الحقيقي أو بما يتفق مع التعليمات الخاصة بجهات تنفيذ القانون للدولة أوشركة بطاقة الائتمان أو أي مؤسسة مالية أخرى.
(ز) إلغاء أو إعادة أية أرباح تم الحصول عليها من خلال إساءة استخدام التداول في الفقرة 14.1. (ك) و(ل) أو تطبيق الذكاء الاصطناعي على حساب العميل أو في حالة استخدم بطاقات مسروقة أو التزوير أو الاحتيال أو في حالة مشاركة العميل في أي نشاط إجرامي أو غسل الأموال.
(ح) اتخاذ إجراء قانوني لأي من الخسائر التي تتكبدها الشركة.
إلغاء أو سحب أية إضافات ممنوحة.

15. تأكيدات التداول

15.1. تلتزم الشركة بتزويد العميل بالتقارير الملائمة حول الأوامر الخاصة به. ولهذا السبب، تقدم الشركة إلى العميل وصولاً عن طريق الإنترنت إلى حساب العميل الخاص به عن طريق المنصة (المنصات)، والتي سوف توفر له معلومات كافية من أجل الالتزام بقوانين هيئة الأوراق المالية والتداول القبرصية CySEC فيما يخص متطلبات إشعار العملاء.

15.2. إذا كان لدى العميل سبب يدفعه للاعتقاد بأن المعلومات المدرجة في حسابه الخاص غير صحيحة أو إن لم تكن المعلومات مدرجة في حسابه، فعندئذ سيتصل العميل بالشركة خلال 10 أيام عمل بدءًا من اليوم الذي أرسل فيه الطلب أو اليوم الذي كان يتوجب فيه إرسال الطلب. إذا لم يعبّر العميل عن أية اعتراضات خلال هذه الفترة، فعندئذ يعتبر أنه قد وافق على المحتوى ويعتبر حاسمًا.

الباب الثالث - أموال العميل وحساب العميل

16. قواعد التعامل مع أموال العميل

16.1. تلتزم الشركة بأن تضع على الفور أية أموال للعميل تحصل عليها في حساب واحد (حسابات) متعددة منفصلة لدى مؤسسات مالية معتمدة (على سبيل المثال لدى أحد البنوك) على أن يتم فصل أموال العميل عن الأموال الخاصة بالشركة ولا يمكن استخدامها في مسار الأعمال الخاصة بها.

16.2. ويجوز للشركة احتجاز أموال العميل وأموال العملاء الآخرين في نفس الحساب (حساب شامل)، وفقًا للأنظمة المعمول بها.

16.3. لن تكون الشركة مجبرة على أن تدفع إلى العميل أية فائدة يتم الحصول عليها من أموال العميل (بخلاف الأرباح التي يتم جنيها من خلال معاملات التداول من حساب (حسابات) العميل الخاصة به بموجب هذه الاتفاقية) ويتنازل العميل عن جميع حقوقه في الحصول على فائدة.

إذا أرادت الشركة استخدام مؤسسة مالية أو وسيط أو وكالة خارج قبرص، فعليها ممارسة جميع المهارات وأساليب العناية والرعاية اللازمة لاختيار وتحديد ومراجعة أعمال المؤسسة التي سيتم إيداع الأموال فيها والترتيبات التي ستتبعها المؤسسة للاحتفاظ بأموال العملاء. ستأخذ الشركة بعين الاعتبار خبرة وسمعة هذه المؤسسات في الأسواق لضمان حماية حقوق العملاء والمتطلبات القانونية والتنظيمية أو ممارسات السوق المتعلقة بحماية أموال العميل التي قد تؤثر سلبًا على حقوقه.

16.5. ما لم يبلغ العميل الشركة خلاف ذلك كتابيًا، قد تحتفظ الشركة بالأموال نيابة عن العميل في حساب منفصل خارج قبرص أو قد تنقل الأموال المودعة نيابة عن العميل إلى وسيط أو وكيل أو طرف يبرم عقود البيع المباشر خارج قبرص. يكون النظام القانوني والنظامي الذي يسري على أي من هؤلاء الأشخاص مختلفًا عن النظام القانوني والنظام المعمول به في قبرص وحال تعرض الشخص لأي من حالات الإفلاس أو الإخفاق، تجوز معاملة ذلك الشخص بشكل مختلف عن المعاملة التي تسري في حال إيداع الأموال في حساب منفصل في قبرص. لن تتحمل الشركة أية مسئولية عن الوفاء بالديون، والتصرفات وحالات الإغفال لأي من الأطراف الأخرى المشار إليها في هذه الفقرة.

16.6. وفي حالة الإفلاس أو أي من الإجراءات المشابهة فيما يخص ذلك الطرف الخارجي، يجوز للشركة إقامة دعوى غير مضمونة ضد الطرف الخارجي بالنيابة عن العميل، وسوف يتم تعريض العميل إلى الخطر المتمثل في أن الأموال التي تحصل عليها الشركة من الطرف الخارجي غير كافية لتحقيق الدعاوى المقدمة من العميل بالدعاوى فيما يخص الحساب ذي الصلة. لا تقبل الشركة أية تبعية أو مسئولية عن أي من الخسائر الناجمة.

16.7. من المتفق عليه أن للشركة الحق في نقل أموال العميل إلى الورثة أو المتنازل أو المحول لها أو الشارين، مع إشعار خطي مسبق مدته 15 يوم عمل إلى العميل بأهداف الفقرة 34.2 من اتفاقية العميل.

16.8. ويكون للشركة حق المصادرة العامة على جميع الأموال التي تحتجزها الشركة أو الشركات التابعة لها أو المعينين من قبلها بالنيابة عن العميل إلى أن تتحقق التزاماته.

16.9. الشركة مؤمنة من صندوق تعويضات المستثمرين (ICF) حيث يحق للعميل الحصول على تعويض من صندوق تعويضات المستثمرين إن لم تتمكّن الشركة من تأدية واجباتها في المواقف الموضحة في الوثيقة الخاصة بتعويضات مستثمري الشركة.

16.20. يوافق العميل على أن الشركة لن تكون مسؤولة ولن يكون لديها التزام آخر في حال تخلّفت المؤسسة المالية أو الائتمانية التي أودعت فيها الأموال المعزولة عن تأدية واجباتها.

16.21. ستقوم الشركة بتنفيذ التسويات للسجلات والأموال المعزولة مع سجلات وحسابات الأموال التي تحتفظ بها الشركة في الحسابات المنفصلة بشكل يومي، وسيتم إجراء عمليات النقل اللازمة إلى ومن الحسابات المنفصلة عند إنهاء العمل في اليوم الذي يتم فيه إجراء التسوية. تحتفظ الشركة بحقها في تنفيذ مثل هذه التسويات وعمليات النقل بشكل متكرر في حال اعتبرت الشركة أن هذا الأمر ضروري لحماية مصالح الشركة أو العملاء.

17. حسابات العميل والإيداعات وعمليات السحب

17.1. تفتح الشركة حساب (حسابات) واحدة أو أكثر للعميل من أجل السماح له بتقديم الأوامر في أدوات مالية محددة.

17.2. من المفهوم أن أنواع الحسابات المختلفة للعميل المقدمة من الشركة بالإضافة إلى خصائص حسابات العملاء تلك يمكن العثور عليها على موقع الإلكتروني للشركة كما تخضع للتغيير حسب تقدير الشركة وبما يتفق مع الفقرة 25 بموجب ذلك.

17.3. يتم تنشيط حساب العميل عند إيداع العميل للوديعة الأولية بالحد الأدنى، حسبما يتحدد ويعدل بمعرفة الشركة وبمحض تقديرها من حين إلى آخر. قد يتفاوت الحد الأدنى للوديعة الأولية طبقًا لنوع حساب العميل المعروض على العميل والموجود على الموقع الإلكتروني للشركة.

17.4. ويجوز للعميل إيداع الأموال في حساب العميل في أي وقت استنادًا إلى مسار هذه الاتفاقية. وسوف تتم الإيداعات عبر الطرق وبالعملات التي تقبلها الشركة من حين إلى آخر. المعلومات التفصيلية حول خيارات الإيداع موضحة على الموقع الإلكتروني للشركة.

17.5. ويكون للشركة الحق في مطالبة العميل في أي وقت بتقديم مستندات تؤكد مصدر الأموال المودعة في حساب العميل. ويجوز للشركة الحق في رفض أي إيداع من العميل و/أو حجب حساب العميل في أي من الحالات التالية:

(أ) إذا لم تكن الشركة راضية حسب الأصول فيما يخص قانونية مصدر الأموال؛

(ب) في حالة عجز أو فشل العميل في تزويد الشركة بأي من المستندات ذات الصلة التي تطلبها من العميل لأغراض التحقق من هوية العميل أو لأي سبب آخر؛

(ج) إذا كان لدى الشركة شك بشكل معقول أو مخاوف من أن المستندات المقدمة قد تكون زائفة أو مزورة؛

(د) إذا كان لدى الشركة شك بشكل معقول من أن العميل متورط في نشاط غير قانوني أو نشاط احتيال؛

(ه) في حالة إخطار الشركة بأن بطاقة الائتمان أو بطاقة الدين (أو أي من طرق السداد الأخرى التي يستخدمها العميل) قد فُقدت أو سُرقت؛

(و) إذا رأت الشركة بشكل معقول أن هناك خطرًا بأن تتكبّد مصروفات لأي سبب آخر

(ز) أو في حالة إيداع العميل 10,000 دولار أو أكثر (في إيداع واحد أو أكثر من إيداع منفصل) ولم تتمكن الشركة من تأكيد المصدر،

(ح) عند رفض البنك المستحوذ أو البنك المصدر أو أي معالج خارجي أو موفر لخدمات السداد للمعاملة.

17.6. في حالة عدم إيداع الأموال المرسلة بمعرفة العميل في حساب العميل متى ما كان من المفترض أن يتم ذلك، ويلتزم العميل بإشعار الشركة ومطالبة الشركة بإجراء تحريات مصرفية عن التحويل. ويوافق العميل على التكفل بسداد أية مصروفات للتحري وأن تحسم من حساب العميل الخاص به أو سدادها مباشرة إلى البنك الذي يقوم بعملية التحري. ويفهم العميل ويوافق على أنه من أجل أداء عملية التحري، يجب على العميل أن يوفر للشركة المستندات والشهادات التي تطلبها.

17.7. قد يسحب العميل الأموال من حسابه الخاص في أي وقت. تجري الشركة عمليات سحب لأموال العميل عند حصول الشركة على طلب ذي صلة من العميل عن طريق المنصة (المنصات) أو بأي طريقة أخرى تقبلها الشركة من حين إلى آخر.

17.9. وعند حصول الشركة على تعليمات من العميل بسحب الأموال من حساب العميل، بعد إكمال العميل لعملية السحب، إذا ما تم الوفاء بالمتطلبات التالية:

(أ) وتشمل تعليمات السحب جميع المعلومات اللازمة وتفاصيل تحديد الهوية الخاصة بالعميل حسبما تطلبه الشركة؛

(ب) تشير التعليمات إلى أنه يجب أن يتم إجراء تحويل إلى الحساب المصدر (سواءً أكان حسابًا بنكيًا أو حسابًا لنظام سداد إلخ) والذي تم منه إيداع الأموال في الأساس في حساب العميل أو عند طلب العميل في حساب بنكي مملوك للعميل؛

(ج) الحساب الذي يتم إجراء التحويل إليه مملوك للعميل؛

(د) وفي وقت السداد، عندما يتجاوز رصيد العميل المبلغ المحدد في تعليمات السحب بما في ذلك مصروفات السداد;

(ه) ألا يكون هناك أي من الظروف القاهرة التي تمنع الشركة من تنفيذ عملية السحب؛

(و) أن لا يكون للعميل أية صفقات مفتوحة أو في حال إذا ما كانت هناك صفقات مفتوحة أن يكون الرصيد المتبقي في حساب العميل على الأقل ضعف هامش الصيانة اللازم لإبقاء الصفقات مفتوحة؛

17.10. من المتفق والمتعارف عليه أن الشركة تتبع الإجراءات التالية لمعالجة طلبات سحب الأموال:

(أ) عندما يقدّم العميل الذي تم التحقق من هويته طلبًا لسحب أموال عبر حسابه/حسابها البنكي أو عبر باي بال، فإنه يتم معالجة هذه الطلبات في اليوم التالي;

(ب) عندما يقدّم العميل الذي تم التحقق من هويته طلبًا لسحب أموال عبر حسابه/حسابها البنكي باستخدام طرف ثالث متخصص في معالجة الأموال (على سبيل المثال سايف شارج وغلوبال كوليكت)، حيث يتم معالجة هذه الطلبات في اليوم التالي; على أية حال، إذا استخدم العميل حساب سايف شارج قبل مدة تزيد عن سنة أو إذا استخدم حسابه لدى غلوبال كوليكت أو إي ام بي EMP أو واير كارد قبل مدة تزيد عن 6 أشهر، ستطلب الشركة تفاصيل الحساب البنكيّ الخاص بالعميل للمبالغ التي تزيد عن 150 دولار.

(ج) عندما يقدّم العميل الذي تم التحقق من هويته طلبًا لسحب أموال سيتم معالجتها باستخدام شركة خارجية متخصصة في معالجة الأموال (على سبيل المثال سكريل ونيتيلر)، ستطلب الشركة عندئذ المزيد من المعلومات للتحقق من هوية وحساب العميل لدى هذه الشركات. ستكتمل عملية سحب الأموال خلال الأيام الثلاثة القادمة، إذا جُمعت المعلومات المطلوبة. إن لم يتم جمع المعلومات المطلوبة من العميل، ستجري الشركة المزيد من التحقيقات.

(د) إن لم تكتمل عملية التحقق من هوية العميل خلال الإطار الزمني المحدد الذي تبلغ مدته 15 يومًا (وفقًا للبند 7.2)، سيتم إعادة أموال العميل على الفور إلى نفس الحساب البنكي الذي قام بفتحه، سواءً أطلب العميل أن تتم إعادة أمواله أم لا.

17.11. من المتفق والمتعارف عليه أن الشركة سوف تقبل السداد من الأطراف الأخرى أو السداد المجهول في حساب العميل ولن تقوم بأية عمليات سحب لأي من أموال الجهات الأخرى أو الحسابات المجهولة مهما كانت الظروف.

17.12. وتحتفظ الشركة بالحق في أن ترفض بشكل معقول أي طلب سحب للعميل يطلب فيه طريقة تحويل محددة وللشركة الحق في اقتراح بديل.

17.13. ويتحمل العميل جميع مصروفات السداد والتحويل الخاصة بالأطراف الأخرى على أن تقوم الشركة بالرجوع بتلك المصروفات على حساب العميل ذي الصلة.

17.14. يجوز للعميل إرسال الطلب للتحويل الداخلي للأموال إلى حساب عميل آخر يملكه هو لدى الشركة. تخضع عمليات التحويل الداخلية لسياسة الشركة من حين إلى آخر.

17.15. وبالنسبة للأخطاء التي ترتكبها الشركة خلال نقل الأموال فيعاد سدادها إلى العميل. من المتعارف عليه أنه في حالة تقديم العميل تعليمات خاطئة من أجل إجراء عملية تحويل، فقد لا تكون للشركة القدرة على تصحيح الخطأ وقد يتعين على العميل تحمل الخسارة. ومن المتعارف عليه أيضًا أن الشركة لا تتحمل أية مسئولية عن الأخطاء من جانب موفري خدمة السداد الخارجيين.

18. عمليات تحويل العملة

18.1. في حالة قيام العميل بإيداع أموال بعملة مختلفة عن عملة حساب العميل، تقوم الشركة بتحويل المبلغ المودع إلى العملة المستخدمة في حساب العميل. وتقوم الشركة بذلك حسب السعر المعقول للأسواق و/أو سعر الصرف و/أو البنك الذي يعتبر ذلك مناسبًا. وللشركة الحق في فرض رسوم تحويل على العميل أو الاحتفاظ بهامش ربح من أسعار الصرف من أجل الترتيب لهذا التحويل حسبما تبلغ الشركة العميل بذلك من حين إلى آخر وتنشره على المنصة و/أو موقع الويب. وللشركة الحق في فرض الرسوم التي تكبّدتها الشركة في عملية تحويل العملة ويمكنها الحصول على هذه الرسوم من حساب العميل أو من المبلغ المودع، وتتضمن هذه الرسوم العمولات المقدمة إلى البنوك ورسوم تحويل الأموال والعمولات المقدمة إلى الوسطاء.

18.2. واستنادًا إلى العملة المستخدمة في إيداع الأموال في حساب العميل، يجوز للشركة الرجوع على العميل بمبلغ في صورة نسبة (في صورة هامش ثابت) من المبلغ المودع. وفي حالة سداد العميل بعملة البطاقة الخاصة به، يصرَّح للشركة الحصول على هامش سعري ثابت بواقع 3% للعملات المعروفة/غير المعروفة، أو ما يطلق عليه اسم العملات التي نادرًا ما يجري تداولها في أسواق العملات الدولية. وفيما يتعلق بما يطلق عليه العملات المعروفة (الجنيه الاسترليني والدولار الأمريكي واليورو والفرنك السويسري والين الياباني والدولار الكندي والكرونة الدنمركية والدولار الأسترالي) فإن الشركة لا تتقاضى أية رسوم نظير التحويل عند سداد العميل بتلك العملات.

18.3. وفي حالة تقلبات العملات، فلا تتحمل الشركة أية مسئولية عن أية خسائر أو أضرار يتكبدها العميل.

19. حسابات العملاء غير النشطة والمعلقة

19.1. إن لم يكن حساب العميل نشطًا لمدة 3 أشهر أو أكثر (إن لم يكن هناك عمليات تداول أو صفقات مفتوحة أو عمليات سحب أو إيداع للأموال)، سيتم فرض رسوم الصيانة بشكل شهري (المجموع الكلّي متوفّر على الموقع الإلكتروني للشركة و/أو المنصة) والتي قد تكون مختلفة باختلاف أنواع حسابات العميل أو الأداة المالية المستخدمة.

19.2. وفي حال كان حساب العميل غير نشط لمدة عام واحد أو أكثر، وبعد إشعار العميل على آخر عنوان معروف له، تحتفظ الشركة بالحق في إغلاق حساب العميل وتحويله إلى الوضع المعلق. وتظل الأموال في الحساب المعلق ملكاً للعميل وتلتزم الشركة بالحفاظ على السجلات بالإضافة إلى إعادة تلك الأموال عند طلب العميل لها في أي وقت بعد ذلك. ويجوز للشركة فرض رسوم على العميل خلال الفترة التي يكون فيها حساب

العميل ساكنًا أو معلقًا؛ على أن يتم الإشعار بتلك الرسوم إلى العميل بما يتفق مع الفقرة 25.8 بموجب هذه الاتفاقية.

20. تحديد الصافي والمقاصة

20.1. إذا كان المبلغ الإجمالي المستحق على العميل يساوي المبلغ الإجمالي المستحق على الشركة، تتم مقاصة التزامات السداد لكلا الطرفين تلقائيًا ويلغي كل منهما الآخر.

20.2. إذا كان المبلغ الإجمالي المستحق على طرف واحد يتجاوز المبلغ الإجمالي المستحق على الطرف الآخر، فيلتزم الطرف صاحب المبلغ الإجمالي الأكبر بأن يسدد الزيادة إلى الطرف الآخر ويتم تحقيق وتلبية جميع التزامات السداد وصرفها تلقائيًا.

20.3. وللشركة الحق في دمج جميع أو أي من حسابات العميل المفتوحة باسم العميل وتوحيد الأرصدة في حسابات العميل تلك بالإضافة إلى إجراء مقاصة لتلك الأرصدة في حالة إنهاء الاتفاقية.

20.4. يجدر العلم بأن الشركة لا تعمل على أساس "حماية الرصيد السلبي". وهذا يشير إلى أنه لا يجوز للعميل التعرض لخسارة تزيد عن استثماره/ها الكلي.

21. معلومات صندوق تعويضات المستثمرين

21.2. الشركة عضو في صندوق تعويض المستثمرين (ICF). يحق للعميل تحت شروط معينة طلب تعويض بقيمة (20000 يورو) كحد أقصى. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى صندوق تعويضات المستثمرين والذي يمكن العثور عليه على الموقع الإلكتروني للشركة.

الباب الرابع - أحكام عامة حول علاقتنا

22. اللغة

22.1. اللغة الرسمية للشركة هي اللغة الإنجليزية ويجب على العميل دومًا قراءة الموقع الرئيسي على الويب والرجوع إليه للحصول على كافة المعلومات والبيانات حول الشركة ونشاطاتها. الترجمة أو المعلومات المقدمة بلغات غير اللغة الإنجليزية هي لأغراض المعلومات فقط ولا تكون ملزمة للشركة أو يكون لها أي أثر قانوني أيًا كان، ولا يكون للشركة أية مسئولية أو تبعية فيما يخص صحة المعلومات الواردة فيها.

23. المراسلات والإشعارات المكتوبة

23.1. تكون للعميل القدرة على الاتصال بالشركة خلال ساعات العمل العادية. ويجوز للشركة الاتصال بالعميل خارج نطاق ساعات العمل الاعتيادية لها.

23.2. وللتواصل مع الشركة، يجوز للعميل استخدام تفاصيل الاتصال الخاصة بالشركة والمتاحة على موقع الويب الخاص بها أو التي يتم إشعار العميل بها بأي طريقة أخرى.

23.3. وللتواصل مع العميل، تستخدم الشركة تفاصيل الاتصال التي يوفرها العميل أثناء فتح حساب العميل أو حسب ما يتم تحديثه بعد ذلك. ومن ثم هناك التزام على جانب العميل في إشعار الشركة على الفور بأي تغيير في تفاصيل الاتصال الخاصة بالعميل. وفي حالة عدم التزام العميل بالقيام بذلك، فلا تتحمل الشركة أية مسئولية في حالة فقدان أية إشعارات ترسلها الشركة إلى آخر عنوان معروف له.

23.4. تعتبر وسائل الاتصال التالية بمثابة إشعار خطي من الشركة إلى العميل: البريد الإلكتروني، أو البريد الداخلي للمنصة، أو الإرسال بالفاكس، أو البريد، أو خدمة البريد التجاري، أو البريد الجوي أو موقع الشركة على

الويب. تعتبر وسائل الاتصال التالية بمثابة إشعار خطي من العميل إلى الشركة : البريد الإلكتروني، أو الإرسال بالفاكس، أو البريد، أو خدمة البريد التجاري، أو البريد الجوي.

23.5. مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة 23.6، تعتبر أي من المراسلات المرسلة إلى أي من الطرفين، حسبما ينطبق (المستندات أو الإشعارات أو التأكيدات أو البيانات أو التقارير إلخ) قد وصلت:

(أ) إذا تم إرسال الرسالة عن طريق البريد الإلكتروني، يمكن التأكد من وصولها عند استلام إشعار يفيد بأن الرسالة قد قرأت.
(ب) في حالة إرسالها عن طريق البريد الداخلي للمنصة، تتم قراءتها على الفور بعد إرسالها مباشرة.
(ج) في حالة الإرسال عن طريق بث الفاكس، عند استلام المرسل تقريرًا بالإرسال من جهاز الفاكس يؤكد استلام جهاز فاكس المرسل إليه للرسالة.
(د) في حالة الإرسال عن طريق الاتصال الهاتفي، بمجرد الانتهاء من محادثة الهاتف.
(ه) وفي حالة الإرسال بالبريد، بعد سبعة أيام تقويمية من إيداعها في البريد.
(و) وفي حالة الإرسال عن طريق خدمة النقل التجاري، ففي تاريخ توقيع الوثيقة عند استلام الإشعار بذلك.
(ز) في حالة الإرسال عن طريق البريد الجوي، فبعد ثمانية أيام عمل رسمية من تاريخ الإرسال.

(ح) في حالة النشر على موقع الشركة على الويب، ففي غضون ساعة واحدة من نشرها.

23.6. وأية إشعارات مكتوبة يتم إرسالها إلى الشركة تكون قد تم الحصول عليها واستلامها في غضون ساعات العمل الرسمية للشركة. ومع عدم الإخلال بأحكام الفقرة 23.5، فإن أية إشعارات يتم الحصول عليها خارج نطاق ساعات العمل الرسمية يتم التعامل معها وكأنها قد تم الحصول عليها في يوم العمل الرسمي التالي.

23.7. ويجوز إجراء مسح إلكتروني للمستندات المرسلة بالفاكس والتي تحصل عليها الشركة وإعادة إنتاج نسخة ممسوحة إلكترونية وهو ما يمثل دليلاً شاملاً على تلك التعليمات المرسلة بالفاكس.

24. البيانات الرسمية، والسرية وتسجيل المكالمات الهاتفية والسجلات

24.1. يجوز للشركة جمع واستخدام وتخزين ومعالجة المعلومات الشخصية التي يقدمها العميل (في نموذج الطلب المعبأ لفتح حساب أو طريقة أخرى) أو من أشخاص آخرين بما في ذلك على سبيل المثال، وكالات المراجع الائتمانية، ووكالات الحماية من الاحتيال، والبنوك، وغيرها من المؤسسات المالية، وموفري خدمات التوثيق الثالث وموفري السجلات العامة.

24.2. يجب أن يتم معاملة معلومات العميل التي تكون في حوزة الشركة معاملة سرية ولن يتم استخدامها لأي من الأغراض سوى ما يتصل بتوفير وإدارة وتحسين الخدمات المقدمة وفحوصات مكافحة غسل الأموال والعناية الواجبة، ولأغراض البحث والأغراض الإحصائية بالإضافة للأغراض التسويقية. أما المعلومات الموجودة في النطاق العام أو التي تمتلكها الشركة بالفعل دون أي واجب بالحفاظ على السرية فلن تعامل معاملة المعلومات السرية.

24.3. وللشركة الحق في الإفصاح عن معلومات العميل (بما في ذلك التسجيلات والمستندات ذات الطبيعة السرية وتفاصيل البطاقات) في الظروف التالية:

(أ) في حالة اشتراط القانون أو أمر محكمة مختصة ذلك.
(ب) في حالة طلب هيئة الأوراق المالية والتداول القبرصية CySEC ذلك أو أي من الجهات النظامية ذات الصلاحية أو الاختصاص على الشركة أو العميل أو الجهات المرتبطة بهم أو في المنطقة التي يكون فيها عملاء للشركة.
(ج) إلى الجهات المعنية من أجل التحري أو منع حالات الاحتيال أو غسل الأموال أو الأنشطة غير القانونية.
(د) إلى الحد المطلوب بشكل معقول فيما يخص غرض تنفيذ الأوامر وللأغراض التكميلية من أجل توفير

الخدمات.

(ه) من أجل توفير المراجع وجهات منع الاحتيال وموفري خدمة التوثيق الخارجية والبنوك وغيرها من المؤسسات المالية من أجل التحقق من الائتمان، وفحوصات بطاقات الائتمان، ومنع الاحتيال وأغراض مكافحة غسل الأموال، والتحقق من الهوية أو فحوصات العناية الواجبة للعميل. وللقيام بذلك، يجوز لها التحقق من تفاصيل العميل المقدمة ضد أية تفاصيل على أي من قواعد البيانات (العامة أو خلاف ذلك) والتي يكون لها وصول إليها. كما يجوز لها استخدام تفاصيل العميل في المستقبل من أجل مساعدة الشركات الأخرى لأغراض التحقق والتوثيق. سوف يتم الاحتفاظ بسجل بأعمال البحث بمعرفة الشركة.

(و) إلى المستشارين المتخصصين في الشركة بشرط أن يتم إشعار المتخصص المعنيّ بالطبيعة السرية لتلك المعلومات والالتزام بالسرية في تلك الالتزامات أيضًا.

(ز) إلى موفري الخدمات الآخرين الذي يقومون بإنشاء ومعالجة قواعد البيانات (سواء الإلكترونية أو خلاف ذلك)، وعرض خدمات الحفاظ على السجلات، وخدمات نقل البريد الإلكتروني، وخدمات المراسلة أو الخدمات المشابهة والتي تهدف إلى مساعدة الشركة في جمع وتخزين ومعالجة واستخدام معلومات العميل أو التواصل مع العميل أو تحسين توفير الخدمات بموجب هذه الاتفاقية.

(ح) إلى مستودع تداول أو ما يقابله بموجب نظام (الاتحاد الأوروبي) رقم 2012/648 للبرلمان الأوروبي وللمجلس في 4 يوليو 2012 حول المشتقات المتوفرة حسب الطلب OTC، والأطراف المقابلة المركزية (CCP) ومستودعات التداول (EMIR) (TR).

(ط) إلى موفري خدمات آخرين للأغراض الإحصائية من أجل تحسين عمليات التسويق الخاصة بالشركة، وفي تلك الحالات سوف يتم توفير البيانات في صورة تجميعية.

(ي) متى ما كان ضروريًا من أجل الشركة للدفاع أو ممارسة الحقوق القانونية أمام أي محكمة أو هيئة تحكيم أو محكم أو محقق شكاوى أو هيئة حكومية.

(ك) بموجب طلب من العميل أو بموافقة من العميل.

(ل) إلى إحدى الجهات التابعة للشركة أو أي من الشركات الأخرى في نفس مجموعة الشركة.

(م) إلى الورثة أو المتنازل لهم أو المحول إليهم أو المشترين، مع إشعار خطي مسبق مدته عشرة أيام عمل إلى العميل، ولأغراض الفقرة 34.2 من اتفاقية العميل.

(ن) في حالة الإفصاح عن معلومات العميل فيما يخص دافعي الضرائب الأمريكية إلى مصلحة الدخل الداخلية في قبرص، والتي تبلغ بدورها هذه المعلومات إلى IRS في الولايات المتحدة طبقًا لقانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) في الولايات المتحدة الأمريكية والاتفاقية الحكومية ذات الصلة بين كل من قبرص والولايات المتحدة.

24.4. إذا كان العميل شخصًا طبيعيًا، فتستخدم الشركة وتخزن وتعالج وتتعامل مع المعلومات الشخصية المقدمة بمعرفة العميل فيما يتصل بتوفير الخدمات، بما يتفق مع قانون معالجة البيانات الشخصية (حماية الأفراد) لسنة 2001 كما أن الشركة ملزمة بتزويد العميل عند طلبه بنسخة من البيانات الشخصية التي تحتفظ بها حول العميل (إن وجدت)، بشرط أن يسدد العميل أتعابًا إدارية لذلك.

24.5. ومن خلال إبرام هذه الاتفاقية، يلتزم العميل بالموافقة على نقل وإرسال البيانات الشخصية للعميل خارج منطقة الاتحاد الأوروبي، بما يتفق مع أحكام قانون معالجة البيانات الشخصية (حماية الأفراد) لسنة 2001 كما هو معدّل من وقت لآخر وللأسباب المحددة في الفقرة 24.2 والفقرة 24.3.

24.6. يجوز تسجيل المحادثات الهاتفية فيما بين العميل والشركة وحفظ الشركة لها وتكون التسجيلات ملكاً وحيدًا للشركة. ويقبل العميل تلك التسجيلات باعتبارها الدليل الشامل للأوامر والمحادثات التي يتم تسجيلها على هذا النحو.

24.7. يوافق العميل على أنه يجوز للشركة، لأغراض إدارة أحكام الاتفاقية، من حين إلى آخر، أن تتصل مباشرة بالعميل عن طريق الهاتف أو الرسائل النصية القصيرة أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو البريد العادي.

24.8. ويوافق العميل على أنه يجوز للشركة أو أي من الجهات الفرعية التابعة للشركة أو أي من الشركات الأخرى في نفس مجموعة الشركة الاتصال بالعميل من حين إلى آخر عن طريق الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو البريد العادي لأغراض التسويق أو لإجراء أعمال أبحاث السوق. ويتم ممارسة هذا الحق فيما يخص العملاء الذين هم أشخاص طبيعيون فقط عند تقديمهم للموافقة الخاصة بهذا الصدد.

24.9. بموجب التشريعات المعمول بها، تحتفظ الشركة بالسجلات التي تحتوي على بيانات شخصية للعميل، ومعلومات التداول ومستندات فتح حساب العميل، والمراسلات وأي شيء آخر يرتبط بالعميل لمدة خمس (5) سنوات على أقل تقدير بعد إنهاء الاتفاقية.

25. التعديلات

25.1. يقرّ العميل بأن الشركة تملك الحق في تعديل أحكام وشروط الاتفاقية في أي وقت وذلك عبر إرسال إشعار خطّي عبر البريد الإلكتروني و/أو نشر التعديلات على الموقع الإلكتروني، ويملك العميل خيار إنهاء الاتفاقية الجديدة عبر إرسال إشعار خطّي بذلك. يؤكد العميل على أنه يملك وصولًا منظمًا إلى الإنترنت ويوافق على توفير الشركة للمعلومات عن طريق موقعها الإلكتروني.

يجوز للشركة ترقية حساب العميل، وتحويل نوع حساب العميل، أو ترقية أو استبدال المنصة أو تعزيز الخدمات المقدمة إلى العميل إذا ما رأت بشكل معقول أنه يصب في مصلحة العملاء وأنه لا توجد زيادة في الأسعار على كاهل العميل.

*التعديلات على الاتفاقية*

25.2. ويجوز للشركة أيضًا تغيير أي من الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية لأي من الأسباب التالية:

(أ) إذا رأت الشركة بشكل معقول أن:
. التغيير يؤدي إلى تسهيل فهم أحكام الاتفاقية أو جعلها أكثر اكتمالاً أو
أن لا يكون التغيير ضد مصلحة العميل.
(ب) لتغطية:
. مشاركة أي من الخدمات أو التسهيلات التي توفرها الشركة إلى
العميل أو
. تقديم خدمة أو تسهيل جديد أو
. استبدال خدمة أو تسهيل حالي بخدمة أو تسهيل جديد أو
. سحب خدمة أو تسهيل أصبح عتيق الطراز، أو لم يعد مستخدمًا بشكل واسع، أو لم يكن مستخدمًا بمعرفة العميل في أي وقت في السنة السابقة، أو إذا أصبح باهظ الثمن للغاية ولا تستطيع الشركة توفيره.
(ج) لتمكين الشركة من إجراء عمليات تغييرات معقولة على الخدمات المقدمة إلى العميل نتيجة للتغييرات في:
الأعمال المصرفية، أو الاستثمار أو النظام المالي أو
التكنولوجيا أو
النظم أو المنصة التي تستخدمها الشركة في إدارة الأعمال أو عرض الخدمات بموجب هذه الاتفاقية.
(د) نتيجة طلب من هيئة الأوراق المالية والتداول القبرصية CySEC أو أي من الجهات الأخرى أو نتيجة التغيير أو التغير المتوقع في الأنظمة المعمول بها.
(ه) ومتى ما رأت الشركة أن أي من الأحكام الواردة في الاتفاقية غير متسقة مع الأنظمة السارية. وفي تلك الحالة، لن تعتمد على ذلك الشرط بل تعامله كما لو أنه يعكس الأنظمة المعمول بها ذات الصلة مع تحديث الاتفاقية بحيث تعكس الأنظمة المعمول بها.

25.3. ويجوز للشركة تغيير أي من الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية لأي من الأسباب الجادة غير المدرجة في الفقرة 25.2. ومتى ما كان العميل شخصًا طبيعيًا فيكون له الحق في الاعتراض على التغيير.

*الشخص الطبيعي*

25.4. في حال كان العميل شخصًا طبيعيًا، وبموجب التغييرات التي يتم إجراؤها على الفقرتين 25.2 و25.3، سترسل الشركة إشعارًا مسبقًا إلى العميل خلال 10 أيام عمل على الأقل. وعلى الرغم من ذلك، يقر العميل بأن أي تغيير يتم إجراؤه من أجل إظهار تغيير على الأنظمة المعمول بها، فيجوز أن يسري على الفور، إذا لزم ذلك.

25.5. في حال كان العميل شخصًا طبيعيًا، بالنسبة لأي من التغييرات التي تتم بموجب الفقرة (أ) أو (د) أو (هـ) من الفقرة 25.2، يكون الإشعار الخاص بالشركة إشعارًا خطيًا بما في ذلك إعلان على موقع الشركة على الويب. وبالنسبة لأي من التغييرات التي تتم على اتفاقية العميل، فإن الشركة، متى ما اختارت توفير ذلك الإشعار المكتوب من خلال إعلان على موقع الشركة على الويب، فتلتزم أيضًا بتوفير الإشعار الخطي المشار إليه مع وسيلة اتصال أخرى.

25.6. في الحالات التي توفر الشركة فيها إشعارًا مكتوبًا إلى العملاء الذين هم أشخاص طبيعيون بالتغييرات بموجب الفقرة 25.2 والفقرة 25.3، فتلتزم بإشعار العميل بالتاريخ الذي يتم فيه تنفيذ ذلك. تتم معاملة العميل باعتباره موافق على التغيير في ذلك التاريخ، ما لم يبلغ العميل الشركة قبل ذلك برغبته في الاعتراض على التغيير. ولا يتعين على العميل سداد أي من المصروفات نتيجة إنهاء هذه القضية، بخلاف التكاليف المستحقة أو القائمة نظير الخدمات المقدمة إلى عملية الإنهاء.

*الهيئة الاعتبارية*

25.7. في الحالات التي يكون فيها العميل هيئة اعتبارية، يكون للشركة الحق في تعديل أي من أحكام الاتفاقية لأي من الأسباب من خلال تقديم إشعار مدته خمسة (5) أيام عمل على الأقل إلى ذلك العميل. ولا يجب أن تكون الإشعارات شخصية ولكن يجوز نشرها على موقع الويب.

*مراجعة التكاليف*

25.8. وما لم هناك نص يدّل على خلاف ذلك في مكان آخر في هذه الاتفاقية، يكون للشركة الحق في مراجعة تكاليفها ورسومها ومصروفاتها وعمولاتها من حين إلى آخر، وفقًا لتقديرها. ويتم تنفيذ هذه التغييرات على المنصة و/أو موقع الويب ويتحمل العميل مسئولية التحقق من التحديثات بشكل منتظم. وفي حالة غياب أحداث القوة القاهرة، تلتزم الشركة بتزويد العميل بإشعار مسبق على موقع الويب الخاص بها لمدة عشرة (10) أيام عمل على الأقل في حال كان العميل شخصًا طبيعيًا وخمسة (5) أيام عمل عندما يكون العميل شخصًا قانونيًا. ويمكن تغيير الأقساط دون إشعار مسبق.

*مراجعة التصنيف*

25.9. يكون للشركة الحق في مراجعة تصنيف العميل بما يتفق مع الأنظمة السارية وإشعار العميل بالتغيير قبل أن يتم إجراؤه من خلال تزويد العميل بإشعار مسبق مدته عشرة أيام على أقل تقدير. ومع عدم الإخلال بالفقرة 25.1 فإن تغيير تصنيف العميل قد يعني أيضًا تغيير نوع حساب العميل الخاص بالعميل. تتم معاملة العميل باعتباره موافقًا على التغيير في ذلك التاريخ إلا إذا طُلب الحصول على موافقة صريحة من العميل خلال المدة المحددة، حيث يبلغ العميل الشركة قبل ذلك برغبته في إنهاء الاتفاقية وعدم قبول التغيير.

26. الإنهاء ونتائج الإنهاء

26.1. يُمكن لأي طرف (الشركة أو العميل) إنهاء الاتفاقية في أي وقت على الفور وذلك عبر إرسال إشعار خطي إلى الطرف الآخر خلال 15 يومًا.

26.2 يحق للشركة إنهاء الاتفاقية على الفور من دون إرسال إشعار خطي خلال 15 يومًا في الحالات التالية:
(أ) في حال إفلاس العميل أو قيامه بتصفية الحساب و
(ب) يجب طلب الإلغاء من قبل سلطة أو هيئة مختصة.
(ج) وفقًا لتقدير الشركة فإنه لا يمكن تنفيذ الاتفاقية في حال انتهاك العميل لأي بند من بنود الاتفاقية;
(د) أو إذا انتهك العميل أي قانون و/أو أي نظام يخضع له ويشمل ذلك الأحكام والقوانين المتعلّقة بمراقبة الصرف ومتطلبات التسجيل; أو
(ه) إذا قدّم العميل بيانات خاطئة أو مضللة إلى الشركة في أية مادة وقت تسليمها.

26.3. ولا يؤثر الإنهاء من جانب أي طرف على أي التزام تحمله أي من الطرفين أو أية حقوق قانونية أو التزامات قد نشأت بموجب الاتفاقية أو أي معاملات تمت بموجب ذلك.

26.4. وعند إنهاء هذه الاتفاقية، تصبح جميع المبالغ المستحقة على العميل إلى الشركة مستحقة وواجبة الأداء على الفور بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) جميع التكاليف القائمة وأي من المبالغ الأخرى المستحقة إلى الشركة، وأية تغييرات على المصروفات الإضافية التي تتكبدها الشركة أو التي من المقرر أن تتكبدها الشركة نتيجة إنهاء الاتفاقية.

26.5. وبمجرد إرسال إشعار إنهاء هذه الاتفاقية وقبل تاريخ الإنهاء:

(أ) يلتزم العميل بإغلاق جميع صفقاته المفتوحة. وفي حالة العجز عن القيام بذلك، وعند الإنهاء، تلتزم الشركة بإغلاق أي من الصفقات المفتوحة على الأسعار الجارية؛
(ب)ويكون من حق الشركة وقف منح العميل إمكانية الوصول إلى المنصة (المنصات) أو يجوز لها تقييد الوظائف المسموح للعميل استخدامها على المنصة (المنصات)؛
(ج) ويكون من حق الشركة رفض قبول الأوامر الجديدة من العميل؛
(د) يكون للشركة الحق في رفض سحب العميل للأموال من حساب العميل في حال كان لدى العميل صفقات مفتوحة يجب إغلاقها أو لديه/لديها التزامات معلّقة بموجب الاتفاقية.

26.6. وعند الإنهاء، يجوز سريان أي أو جميع ما يلي:

(أ) يكون للشركة الحق في دمج أي من حسابات العميل وتوحيد الأرصدة الموجودة في حسابات العميل تلك وإجراء مقاصة لتلك الأرصدة؛
(ب) يكون للشركة الحق في إغلاق حساب (حسابات) العميل؛
(ج) يكون للشركة الحق في تحويل أي عملة؛
(د) يكون للشركة الحق في إغلاق الصفقات المفتوحة للعميل على الأسعار الجارية؛
(ه) وفي حالة عدم وجود نشاط غير قانوني أو الشك في وجود نشاط غير قانوني أو احتيال من جانب العميل أو تعليمات من الجهات المعنية، وإذا كان هناك رصيد في صالح العميل، فتلتزم الشركة (بعد اقتطاع المبالغ التي تراها الشركة وفقًا لتقديرها المطلق مناسبة فيما يخص المطلوبات المستقبلية) بسداد ذلك الرصيد إلى العميل بأسرع ما يكون معقولاً من الناحية العملية وتزويده ببيان يوضح له الطريقة التي وصل بها الرصيد إلى وضعه الحالي، ومتى ما كان ذلك مناسبًا، توجيه أي مرشح و/أو ضامن لسداد أي من تلك المبالغ المعمول بها أيضًا. ويتم تسليم تلك الأموال بما يتفق مع تعليمات العميل إلى العميل المعنيّ. ومن المفهوم أن الشركة سوف تقوم بتنفيذ عمليات السداد فقط إلى حساب باسم العميل. وللشركة الحق في رفض تنفيذ السداد إلى الأطراف الأخرى، وفقًا لتقديرها.

**27. القوة القاهرة**

27.1. تشمل أحداث القوة القاهرة ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) الإجراءات الحكومية أو اندلاع الحرب أو الأعمال العدائية أو التهديد بالحرب أو الأعمال الإرهابية أو الطوارئ الوطنية أو أعمال الشغب أو الاضطرابات المدنية أو أعمال التخريب أو المصادرة أو أي من

الكوارث الدولية أو الأزمات الاقتصادية أو السياسية، التي تمنع الشركة - وفقًا لتقديرها - من الحفاظ على سوق نظامية في واحد أو أكثر من الأدوات المالية التي تتداول فيها على المنصة؛

(ب) القضاء والقدر، أو الزلازل أو التسونامي أو الأعاصير أو الرياح العاتية أو الحوادث أو العواصف أو الفيضانات أو الحرائق أو الأوبئة أو الكوارث الطبيعية الأخرى التي تجعل من المستحيل على الشركة تقديم خدماتها؛

(ج) الاضطرابات العمالية وحظر دخول المنشآت الصناعية وهو ما يؤثر على عمليات الشركة؛

(د) تعليق التداول في أحد الأسواق أو تصفية أو إغلاق أي سوق، أو تحديد الحد الأدنى أو الأقصى للأسعار الخاصة بالتداول في أحد الأسواق التي تعرض فيه الشركة أسعارها، أو فرض قيود أو شروط خاصة أو غير عادية على التداول في ذلك السوق أو الحظر النظامي على الأنشطة الخاصة بأي طرف (ما لم تكن الشركة هي المتسبب في ذلك الحظر) أو قرارات سلطات الدولة أو الهيئات الحاكمة أو المنظمات ذاتية التنظيم أو قرارات الهيئات الحاكمة لمنصات التداول المنظمة؛

(ه) إعلان وقف الأنشطة المالية بمعرفة الجهات النظامية المناسبة أو أي من الإجراءات أو الأنظمة لأي من الجهات أو الجهات النظامية أو الحكومية أو الإشرافية أو التنظيمية أو متعددة الجنسيات؛

(و) أي حدث أو إجراء أو ظروف تكون خارج السيطرة المعقولة للشركة وأثر ذلك الحدث (الأحداث) يتمثل في أن لا تكون الشركة في مركز يؤهلها لاتخاذ أي إجراء معقول لتصحيح الإخلال؛

(ز) حدوث حركة زائدة في مستوى أي من المعاملات و/أو الأصول الأساسية أو الأسواق أو توقع الشركة (المتصرفة بشكل معقول) لحدوث مثل هذه الحركة؛

(ح) العجز من جانب أي من الموردين ذوي الصلة، أو سمسار وسيط لمؤسسة مالية، أو موفر للسيولة، أو وكيل أو مؤسس للشركة، أو ضامن أو ضامن فرعي أو متداول أو بورصة أو دار مقاصة أو منظمة نظامية أو ذات تنظيم ذاتي لأي سبب في أداء التزاماتها.

27.2. إذا قررت الشركة وفقًا لرأيها المعقول وجود حدث من أحداث القوة القاهرة (مع عدم الإخلال بأي من الحقوق بموجب الاتفاقية) فيجوز للشركة بدون تقديم إشعار خطي مسبق وفي أي وقت اتخاذ أي أو جميع الخطوات التالية:

(أ) تعليق أو تعديل تطبيق أي أو جميع الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية إلى الحد الذي تجعل فيه أحداث القوة القاهرة من المستحيل أو من غير العملي بالنسبة للشركة الالتزام بتلك الأحكام أو الشروط.
(ب) اتخاذ أو إغفال اتخاذ جميع الإجراءات الأخرى التي تعتبرها الشركة مناسبة بشكل معقول في الظروف والحالات فيما يخص مركز الشركة والعميل والعملاء الآخرين؛
(ج) إغلاق المنصة (المنصات) في حالة سوء أداء الصيانة أو لتجنب حدوث الضرر؛
(د) إغلاق صفقات العملاء المفتوحة بالسعر الذي تجده الشركة معقولًا ورفض قبول الأوامر من العملاء إلى الحد الذي تجعل فيها أحداث القوة القاهرة من المستحيل أو من غير العملي على الشركة الالتزام بها أو تجنب تعرض العميل للخسائر؛
(ه) إيقاف حساب العميل من أجل تجنب الأضرار؛
(و) زيادة الهامش السعري أو زيادة متطلبات هامش الربح أو تخفيض أداة الرفع المالي لتجنّب تعريض العميل للخسائر.

27.3. وباستثناء ما تنص عليه هذه الاتفاقية صراحة، لا تتحمل الشركة أي تبعية أو أية مسئولية عن أي نوع من الخسائر أو الأضرار التي تنشأ عن أي فشل أو انقطاع أو تأخر في أداء التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية في الحالات التي يكون فيها هذا الانقطاع أو التعطل أو التأخير بسبب حدث من أحداث القوة القاهرة.

28. حدود المسئولية والتعويضات

28.1 لا يستثني أي بند من بنود الاتفاقية الالتزامات أو المسؤوليات التي تتحملها الشركة أو التي تدين بها للعميل بموجب الأنظمة المعمول بها أو أي مسؤولية تتكبّدها الشركة بموجب القانون والأنظمة المعمول بها فيما يتعلّق بانتهاك أي من هذه الالتزامات ولا يجبر أي بند من بنود الاتفاقية العميل على تقديم التعويضات أو دفع الضرر عن الشركة بموجب الأنظمة المعمول بها.

28.1. في حالة تقديم الشركة معلومات أو توصيات أو أخبار أو معلومات فيما يخص المعاملات أو تعليقات على السوق أو أبحاث إلى
العميل (أو في النشرات الإخبارية التي قد تنشرها على موقعها على الويب أو تقدمها للمشاركين من خلال موقعها على الويب أو خلاف ذلك)، فلا تتحمل الشركة المسئولية - في حالة عدم وجود أي احتيال أو إخلال متعمد أو إهمال جسيم - عن أي من الخسائر أو التكاليف أو المصروفات أو الأضرار التي يتعرض لها العميل وتنشأ من أي حالة لعدم الدقة أو الخطأ في أي من تلك المعلومات المقدمة.

28.2. ولا يتم تحميل الشركة المسئولية عن أي من الخسائر أو الأضرار أو المصروفات أو الخسارة التي يتكبدها العميل فيما يخص، أو التي تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر على سبيل المثال لا الحصر مما يلي:

(أ) أي خطأ أو تعطل أو انقطاع أو فصل للعمل في المنصة (المنصات)، أو أي تأخير يحدث بسبب جهاز للعميل أو المعاملات التي تتم من خلال جهاز للعميل، أو أي من المشكلات الفنية، أو حالات تعطل النظام أو حالات قصور الأداء أو تعطل خطوط الاتصالات أو فشل المعدات أو البرمجيات أو سوء أدائها، أو مشكلات الوصول إلى النظام، أو مشكلات كفاءة النظام، أو زيادة الطلب على مرور ببيانات الإنترنت، أو انتهاكات الأمن أو الوصول غير المرخص، بالإضافة إلى مشكلات جهاز الكمبيوتر والعيوب المماثلة؛
(ب) أي إخفاق من جانب الشركة في أداء أي من التزاماتها بموجب الاتفاقية، نتيجة أحداث القوة القاهرة أو أي من الأسباب الأخرى التي تكون خارج سيطرة الشركة؛
(ج) التصرفات أو حالات الإغفال أو الإهمال من أي طرف آخر؛
(د) حصول أي شخص على بيانات الوصول الخاصة بالعميل والتي أصدرتها الشركة إلى العميل قبل قيام العميل بإبلاغ الشركة بإساءة استخدام بيانات الوصول الخاصة به؛
(ه) حصول أي شخص خارجي غير مرخص على وصول للمعلومات، بما في ذلك العناوين الإلكترونية والاتصالات الإلكترونية والبيانات الشخصية وبيانات الوصول عند إرسال ما سبق فيما بين الطرفين أو أي طرف آخر عن طريق استخدام الإنترنت أو أي من وسائل اتصالات الشبكات الأخرى أو البريد أو الهاتف أو أي من الوسائل الإلكترونية الأخرى.
(و) أي من مخاطر الإفصاح عن المخاطر أو إشعارات التنبيهات؛
(ز) تجسيد مخاطر العملات؛
(ح) أية تغييرات في أسعار الضريبة؛
(ط) حدوث أي تقلب مفاجئ في الأسعار؛
(ي) اعتماد العميل على وظائف مثل وقف التعقب والاستشاري الخبير وأوامر وقف الخسارة؛
(ك) في ظل ظروف السوق غير العادية؛
(ل) أية إجراءات أو تعهدات من جانب المقدم؛
(م) أية إجراءات أو حالات إغفال (بما في ذلك الإهمال والاحتيال) من العميل و/أو ممثله المرخص؛
(ن) لقرارات التداول الخاصة بالعميل أو ممثله المرخص؛
(س)جميع الأوامر المقدمة من خلال بيانات الوصول الخاصة بالعميل وبموجبها؛
(ع) محتويات وصحة ودقة وكمال أي من الاتصالات التي تنشر من خلال استخدام المنصة (المنصات)؛
(ف)نتيجة مشاركة العميل في التداول الاجتماعي، والذي يتبع العميل بموجبه تلقائيًا أوامر متداولين آخرين؛
(ص) الإفلاس أو حالات الإغفال لأي من الأطراف الأخرى المشار إليهم في الفقرة 16.5.
(ق) في حالة ظهور موقف من المنصوص عليها في الفقرة 16.6.

28.3. في حالة تكبد الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها أو المسئولين أو الموظفين فيها أو الجهات التابعة لها أو وكلائها لأية مطالبات أو خسارة أو مطلوبات أو تكاليف أو مصروفات قد تنشأ فيما يتصل بالتنفيذ أو نتيجة تنفيذ الاتفاقية و/أو فيما يتصل بتوفير الخدمات و/أو فيما يتصل باستخدام المنصة (المنصات)، أن الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها أو المسئولين أو الموظفين فيها أو الجهات التابعة لها أو وكلائها لا يتحملون أية مسئولية أيًا كانت، وأن العميل يتحمل المسئولية عن تعويض الشركة عن ذلك.

28.4. ولا تتحمل الشركة بأي حال من الأحوال المسئولية أمام العميل عن أي من الخسائر التابعة أو الخاصة أو العرضية أو غير المباشرة أو الأضرار أو خسارة الأرباح أو خسارة الفرص (بما في ذلك ما يتعلق بحركات الأسواق التالية)، أو التكاليف أو المصروفات التي قد يتعرض لها العميل فيما يخص هذه الاتفاقية، أو توفير الخدمات أو استخدام المنصة (المنصات).

28.5. ولا تتجاوز المسئولية التراكمية للشركة أمام العميل عن الرسوم المسددة إلى الشركة بموجب هذه الاتفاقية فيما يتصل بعميل خاص نظير توفير الخدمات أو استخدام المنصة (المنصات).

**29. التعهدات والضمانات**

29.1. وإضافة إلى جميع التعهدات والضمانات والمواثيق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية و/أو أي من الاتفاقيات المبرمة بين العميل والشركة بما في ذلك هذه الأحكام والشروط ، يتعهد العميل ويضمن ويوافق على الأمور التالية الخاصة بالشركة:

(أ) يجب أن يبلغ العميل من العمر 18 عامًا على الأقل، أو يبلغ سن الموافقة القانونية للمشاركة في الأنشطة الاستثمارية المالية بموجب القوانين المعمول بها في أي مكان أو اختصاص يسري عليه؛
(ب) أن يكون العميل عاقلاً وله القدرة على اتخاذ القرارات وتحمل المسئولية عما يتخذه من إجراءات؛
(ج) ألا توجد أية قيود على الأسواق أو الأدوات المالية التي تُرسل بها أية معاملات للتنفيذ، استنادًا إلى جنسية أو دين العميل.
(د) أن لا تخالف جميع الإجراءات التي تتم بموجب الاتفاقية أي قانون أو نظام معمول به على العميل أو المكان أو الاختصاص القضائي الذي يقيم فيه العميل، أو أية اتفاقية يكون العميل ملزمًا بها أو تتأثر بها أي من أصول العميل أو أمواله؛
(ه) ولا يجوز للعميل استخدام بروتوكول الإنترنت IP أو المنصة أو موقع الويب بما يخالف هذه الاتفاقية، أو لأغراض غير مرخص بها أو غير قانونية وأنه يلتزم باستخدام برتوكول الإنترنت IP وموقع الويب فقط من أجل مصلحة حساب العميل الخاص به وليس بالنيابة عن أي شخص آخر؛
(و) أن يكون العميل مرخص له حسب الأصول تحرير الاتفاقية، وتقديم الأوامر وأداء التزاماته بموجب هذه الاتفاقية؛
(ز) أن يكون العميل هو الشخص الذي قام بتعبئة نموذج طلب فتح الحساب، أو إذا كان العميل شركة، أو أن يكون الشخص الذي قام بتعبئة نموذج طلب فتح الحساب بالنيابة عن العميل شخصًا مرخصًا حسب الأصول للقيام بذلك؛
(ح) أن يتصرف العميل بصفته صاحب المال وليس وكيلاً أو ممثلاً أو أمينًا أو ضامنًا بالنيابة عن شخص ما آخر. ويجوز للعميل التصرف بالنيابة عن شخص آخر فقط إذا ما وافقت الشركة على ذلك بشكل خاص وخطيًا وشريطة الحصول على كافة المستندات التي تطلبها الشركة لهذا الغرض؛
(ط) أن تكون المعلومات التي قدمها إلى الشركة في نموذج طلب فتح الحساب وفي أي وقت بعد ذلك صحيحة ودقيقة وكاملة وأن تكون جميع المستندات المقدمة بمعرفة العميل صالحة وموثوقة.
(ي) أن يكون العميل قرأ وفهم الشروط الواردة في هذه الاتفاقية فهمًا كاملاً؛
(ك) أن لا تكون أموال العميل المستخدمة للتداول بأي طريقة مباشرة أو غير مباشرة من عوائد الأنشطة غير الشرعية أو مستخدمة أو من المقرر استخدامها لتمويل الإرهاب؛
(ل) ألا يكون العميل من الشخصيات ذات النفوذ السياسي وليس له أية علاقة (على سبيل المثال شخص قريب أو شريك أعمال) بأي شخص يحتل أو كان يحتل منصبًا عامًا بارزًا خلال فترة الاثني عشر (12) شهرًا الماضية. إذا كان البيان السابق غير صحيح وفي حالة عدم قيام العميل بالإفصاح عن هذا في نموذج طلب فتح الحساب، فيلتزم العميل بإشعار الشركة بأسرع ما يمكن وإخطار الشركة إن أصبح في أي من مراحل سير هذه الاتفاقية شخصًا من ذوي النفوذ السياسي؛

(م) ألا يكون العميل من الولايات المتحدة الأمريكية أو كوبا أو إيران أو سوريا أو جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، أو الجزائر أو الإكوادور أو إندونيسيا أو ميانمار
فالشركة لا تقبل عملاء من تلك البلاد;
(ن) وأنه قد قرأ وفهم سياسة "الإفصاح عن المخاطر وإخطار التحذيرات" الموجودة على موقع الويب؛
(س)أن يوافق العميل على تقديم المعلومات الخاصة بالاتفاقية عن طريق استخدام موقع الويب أو البريد الإلكتروني؛
(ع) وأن يؤكد العميل أن لديه وصول اعتيادي إلى الإنترنت وأنه يوافق على تزويد الشركة له بالمعلومات، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر، معلومات حول التعديلات على الأحكام والشروط والتكاليف والرسوم وهذه الاتفاقية والسياسات ومعلومات حول طبيعة الاستثمارات ومخاطرها من خلال نشر هذه المعلومات على موقع الويب أو من خلال البريد الإلكتروني. يجوز للعميل وفقًا لرغبته طلب إرسال ذلك عن طريق البريد أو الفاكس.
(ف)يجب أن يُعامل العميل كعميل البيع بالتجزئة إلّا إن قامت الشركة بتصنيف أو إعادة تصنيف العميل في فئة العملاء الاحترافيين أو كطرف آخر مؤهل اعتمادًا على المعلومات التي يقدّمها العميل عند إتمام عملية التسجيل أو بعد ذلك
(ص) تستثنى جميع الأموال أو الاستثمارات أو الأصول التي يقدّمها العميل لأي غرض من الأغراض من الرسوم أو التعهدات أو الإمتيازات أو الرهان وفقًا لما تنص عليه أحكام وشروط الاتفاقية ويكون للعميل الحق في امتلاكها دون المساس بعمومية ما تقدّم باستثناء ما تم الاتفاق عليه من جانب الشركة، ولهذا، فإن العميل هو المنتفع الوحيد من جميع الهوامش/الأصول المنقولة بموجب الاتفاقية و/أي الاتفاقيات المبرمة بين الشركة والعميل بما في ذلك الأحكام والشروط من دون أي مصالح أمنية بخلاف الرهان المفروضة بشكل روتيني على جميع الأوراق المالية في نظام المقاصة التي تُحتفظ فيها هذه الأوراق.
(ق) قرأ العميل وفهم "سياسة تنفيذ الطلب" و"سياسة الخصوصية" و"مكافحة غسل الأموال" و"سياسة تضارب المصالح" وجميع السياسات ذات الصلة والمُدرجة على الموقع الإلكتروني للشركة.

29.2. عبر استخدام منصة التداول الإلكترونية الخاصة بالشركة، يتعهد العميل ويضمن أن جميع الأموال المستخدمة والمستثمرة في خدمات الشركة لم تُجمع بأي شكل من الأشكال من تهريب المخدرات أو الاختطاف أو الأعمال الإرهابية أو أية أعمال إجرامية أخرى غير قانونية أو يمكن اعتبارها غير قانونية بموجب السلطات. في حال كان لدى الشركة شك بأن العميل يشارك أو قد شارك في نشاطات احتيالية غير قانونية كنشاطات غسل الأموال أو تصرّف بشكل مخالف للأحكام والشروط المنصوص عليها في الاتفاقية، قد يتم إيقاف وصول العميل إلى منصة التداول الإلكترونية الخاصة بالشركة أو قد يتم حجب حساب العميل.

## 30. الشكاوى والمنازعات

30.1. في حال نشأت أي حالة من حالات النزاع عند اعتقاد العميل بأن الشركة قد انتهكت بندًا أو أكثر من البنود المنصوص عليها في الاتفاقية نتيجة فعل معين أو فشل في إنجاز عمل معين، فإن العميل يملك الحق في تقديم شكوى إلى الشركة عند وقوع الحادثة.

30.2 إذا رغب العميل في تقديم شكوى، فيجب عليه/عليها اتباع الإجراء المحدد في قسم "شكاوى عملاء الشركة" أو "سياسة معالجة التظلمات" المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة.

30.2. إذا نشأ أي موقف غير مشمول بشكل صحيح في هذه الاتفاقية، يوافق الطرفين على محاولة حل المسألة على أساس حسن النية والإنصاف وباتخاذ الإجراءات التي تتسق مع ممارسات السوق.

30.3. قد يملك العميل الحق بموجب الأنظمة المعمول بها واستنادًا إلى حجم الشكوى، تقديم الشكاوى لدى محقق الشكاوى المالية في قبرص، بمجرد تنشيط ذلك.

30.4. ويظل حق العميل في اتخاذ إجراءات قانونية قائمًا ولا يمس بوجود أو استخدام أي من إجراءات الشكاوى المشار إليها أعلاه.

**31. القانون المعمول به والقانون واجب التطبيق والأنظمة السارية**

31.1. في حالة عدم التوصل إلى تسوية عن طريق الوسائل المشار إليها في الفقرة 30، فتتم تسوية جميع المنازعات والخلافات التي تنشأ عن أو فيما يتصل بالاتفاقية في نهاية الأمر في المحكمة في قبرص.

31.2. تخضع هذه الاتفاقية للقوانين المعمول بها في قبرص.

31.3. وتخضع جميع المعاملات التي تتم بالنيابة عن العميل للأنظمة السارية وأي من السلطات العامة الأخرى التي تحكم تشغيل الشركات الاستثمارية العاملة في قبرص، وحسبما يتم تعديل ذلك أو تنقيحه من حين إلى آخر. ويكون للشركة الحق في اتخاذ أو إغفال اتخاذ أية إجراءات تعتبرها ضرورية من أجل ضمان الالتزام بالأنظمة السارية، وقواعد السوق ذات الصلة. وتكون أي من هذه الإجراءات التي يتم اتخاذها ملزمة على العميل.

31.4. علمًا بأن جميع الحقوق والتعويضات المقدمة إلى الشركة بموجب هذه الاتفاقية تراكمية وليست مانعة لأية حقوق أو تعويضات أخرى ينص عليها القانون.

**32. استقلالية النصوص**

32.1. في حالة ثبوت أو حكم أية محكمة ذات اختصاص قضائي بأن أي جزء من هذه الاتفاقية غير نافذ أو غير قانوني أو يتعارض مع أي قانون أو نظام أو سوق أو جهة تنظيمية، فيتم اعتبار أن هذا الجزء قد تم إقصاؤه من هذه الاتفاقية من البداية، ويتم تفسير هذه الاتفاقية وإنفاذها كما لو كان هذا الحكم لم يدرَج أبدًا في الاتفاقية، كما لا تتأثر شرعية أو مدى إنفاذ بقية الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية بما يتفق مع القانون و/أو نظام أي دولة أو مكان آخر بذلك.

32.2. هذه الاتفاقية و/أو أي اتفاقيات مبرمة بين الشركة والعميل وهذه الأحكام والشروط تمثّل مجمل الاتفاقيات المبرمة بين الشركة والعميل فيما يتعلّق بالوصول و/أو استخدام الموقع الإلكتروني للشركة والخدمات و/أو منصة التداول وهذه الاتفاقية تلغي وتستبدل جميع الترتيبات السابقة أو الاتفاقيات المبرمة بين الشركة والعميل فيما يتعلّق بالموضوع المذكور أعلاه وتلغي أية اتصالات أو تفاهمات بين الشركة والعميل باستثناء ما تم تحديده أو التصريح به في الأحكام المتفق عليها بالتراضي بين العميل والشركة.

32.3. هذه الاتفاقية و/أو أية اتفاقيات مبرمة بين الشركة والعميل بما في ذلك هذه الأحكام والشروط لن تؤثر على أي بند من بنود هذه الاتفاقية و/أو أي اتفاقيات أخرى مبرمة بين الشركة والعميل بما في ذلك هذه الأحكام والشروط في حال اعتبرت محكمة مختصة أن أحد بنود الاتفاقية غير قانوني أو غير قابل للتنفيذ. في حال اعتبر أحد بنود الاتفاقية بندًا غير قانوني أو غير قابل للتنفيذ، ستتناقش الشركة والعميل بحسن نية لاستبدال البند المُلغى ببند آخر فعّال بحيث يكون تأثيره الاقتصادي يتوافق مع البند الملغى وبطريقة تتفق مع النوايا المشتركة التي أعرب عنها كل من العميل والشركة.

32.4. إذا اعتبر أي بند من البنود المنصوص عليها في هذه الاتفاقية عامًا من حيث المدة أو النشاط أو الموضوع، فيجب أن يتم تخصيص هذه البنود أو الحد منها لكي تكون قابلة للتنفيذ إلى الحد الأقصى الذي تسمح به الأنظمة المعمول بها.

**33. عدم ممارسة الحقوق**

33.1. لا يمثل عدم قيام أي من الطرفين بالسعي لإصلاح أو تعويض الانتهاكات أو الإصرار على الأداء الصارم لأي من الشروط أو الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية، أو عدم ممارسته لأي جزء في أي من الحقوق أو التعويضات التي يكون لذلك الطرف الحق فيها بموجب هذه الاتفاقية، لا تمثل أي تنازل أو تخلي ضمني عن ذلك.

**34. التنازل**

34.1. يجوز للشركة في أي وقت بيع أو تحويل أو التنازل أو تجديد أي أو جميع حقوقها أو مزاياها أو التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية لأي جهة أخرى أو أداء مجمل الاتفاقية وذلك مع مراعاة تقديم إشعار مدته 15 يومًا رسميًا على أقل تقدير إلى العميل. ويجوز القيام بذلك بدون أي قيد في حالة عمليات الاندماج أو الاستحواذ على الشركة مع جهة أخرى، أو إعادة هيكلة الشركة، أو حل الشركة أو انتهاء مدة ترخيص الشركات الاستثمارية القبرصية CIF أو بيع أو نقل ملكية جميع أو جزء من الأعمال أو الأصول الخاصة بالشركة إلى جهة أخرى.

34.2. من المتفق عليه ومن المفهوم أنه في حالة نقل الملكية أو التنازل أو التجديد المشار إليه في الفقرة 34.1 أعلاه، يكون للشركة الحق في الإفصاح و/أو نقل معلومات العميل (ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر البيانات الشخصية والتسجيلات والمراسلات والعناية الواجبة ومستندات تحديد هوية العميل، والملفات والسجلات، وسجل تداول العميل) ونقل حساب العميل وأموال العميل حسب المطلوب، مع مراعاة تقديم إشعار مسبق مدته 15 يوم عمل إلى العميل.

34.3. ولا يجوز للعميل نقل أو التنازل عن أو صرف أو تجديد أو حتى تحويل أو الادعاء بالقيام بذلك بموجب حقوق الشركة أو التزامات في ظل الاتفاقية.

**36. المندوب المعتمد**

36.1. يجوز للشركة في بعض الحالات قبول ممثل مرخص له بالنيابة عن العميل من أجل تقديم الأوامر إلى الشركة أو التعامل مع أي من الأمور الأخرى ذات الصلة بحساب العميل أو هذه الاتفاقية، شريطة أن يخطر العميل الشركة خطيًا بتعيين ممثل معتمد له وموافقة الشركة على تلك الشركة بعد استيفاء جميع مواصفات الشركة لذلك.

36.2. وما لم تحصل الشركة على إشعار خطي من العميل بإنهاء تفويض المندوب المعتمد، فللشركة الحق، دون الإخلال بأحكام الفقرة 36.4 هنا أدناه، في مواصلة قبول الأوامر و/أو التعليمات الأخرى ذات الصلة بحساب العميل من جانب الممثل المعتمد بالنيابة عن العميل ويقرّ العميل بأن هذه الأوامر صالحة.

36.3. يجب أن تحصل الشركة على الإشعار الخطي الخاص بإنهاء تفويض المندوب المرخص من خلال إشعار مسبق بالإنهاء مدته 5 أيام قبل تاريخ الإنهاء.

36.4. للشركة الحق (وليس إلزامًا على العميل) في رفض قبول الأوامر و/أو التعليمات الأخرى ذات الصلة بحساب العميل من المندوب المرخص في أي من الحالات التالية:

(أ) إذا كان لدى الشركة شك بشكل معقول في أن المندوب المفوض غير مسموح له قانونًا أو غير مرخص له بشكل صحيح للتصرف على هذا النحو؛
(ب) حدوث أي حالة من حالات الإخلال؛
(ج) لكي تضمن الشركة الالتزام بقواعد السوق ذات الصلة و/أو الممارسات أو الأنظمة المعمول بها أو القوانين السارية الأخرى
(د) أو من أجل حماية مصلحة العميل.

**37. أصحاب الحساب المتعددين**

37.1. في الحالات التي يضم فيها العميل شخصين أو أكثر، تكون المسئوليات والالتزامات بموجب هذه الاتفاقية مشتركة وجماعية. أي تحذير أو أي من الإشعارات الأخرى المقدمة إلى واحد من الأشخاص الذين يمثلون العميل يعتبر أنه قد تم تسليمه إلى جميع الأشخاص الذين يمثلون العميل. وأي أمر مقدم إلى واحد من الأشخاص الذين يمثلون العميل يعتبر أنه قد تم تسليمه بمعرفة جميع الأشخاص الذين يمثلون العميل.

37.2. في حالة موت واحد من الأشخاص الذي يمثلون العميل أو الإعاقة الذهنية له، فإن كافة الأموال المحتجزة لدى الشركة أو من ترشحه سوف تكون لمصلحة وفائدة وتحت تصرف المتبقي (المتبقين) وكل الالتزامات والمسئوليات المستحقة للشركة سوف تكون مستحقة على المتبقي (المتبقين) هؤلاء.

**38. الرسوم والضرائب والمقدمات**

38.1. يخضع توفير الخدمات بمعرفة الشركة إلى سداد الرسوم الموجودة في جدول الرسوم الخاص بالشركة على المنصة و/أو موقع الويب (حسبما تكون الحالة).

38.2. من المتفق عليه ومن المفهوم أن العميل هو المسئول وحدة عن كافة الطلبات المقدمة والإقرارات والتقارير الضريبية التي يجب تقديمها إلى أي من الجهات المختصة، سواء كانت حكومية أو خلاف ذلك، وعن سداد كافة الضرائب (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أية ضرائب نقل أو ضرائب القيمة المضافة)، التي تنشأ عن أو فيما يتصل بنشاط التداول مع الشركة بموجب هذه الاتفاقية.

38.3. ويتعهد العميل بسداد جميع مصروفات الطوابع المعمول بها والمتعلقة بهذه الاتفاقية وأي من الوثائق التي قد تكون مطلوبة من أجل تنفيذ المعاملات بموجب هذه الاتفاقية.

38.4. وفي حالة سداد الشركة أو الحصول على رسوم أو مقررات من أجل التعريف بالعميل، فتلتزم بإشعار العميل بما يتفق مع الأنظمة المعمول بها.

وعليه فإن العميل على علم أنه في حال قامت الشركات التابعة أو مقدّمي الأعمال بتقديم العميل إلى الشركة، قد تدفع الشركة رسومًا و/أو عمولات إلى المعرّف لقاء الخدمات المحتسبة على أساس حجم المعاملات التي تم التداول بها عن طريق العميل و/أو خلاف ذلك و أو على أساس الاتفاقية المبرمة بين الطرفين. وبناء على طلب من العميل، تفصح الشركة عن مزيد من التفاصيل.

**40. أحكام متفرقة**

**الباب الخامس - التعريفات**

**41. تفسير الأحكام**

41.1. في هذه الاتفاقية:

"بيانات الوصول" ويقصد بها تسجيل الدول وكلمة المرور الخاصة بالعميل، اللازمين لكي يكون هناك وصول واستخدام للمنصة (المنصات) بالإضافة إلى الهاتف وكلمة المرور ورقم حساب العميل، وهو ما يلزم من أجل تقديم الأوامر والطلبات عن طريق الهاتف وأي من الرموز السرية التي تصدرها الشركة إلى العميل.

"نموذج طلب فتح حساب" ويقصد به نموذج الطلب/الاستعلام الذي يقوم العميل بتعبئته من أجل التقدم للحصول على خدمات الشركة بموجب هذه الاتفاقية وحساب عميل، وتحصل الشركة من خلال ذلك النموذج / الاستعلام على سبيل المثال لا الحصر على المعلومات من أجل تحديد هوية العميل والعناية الواجبة، بالإضافة إلى التصنيف والملاءمة والمناسبة (حسب ما ينطبق) بما يتفق مع الأنظمة المعمول بها.

"الجهة الفرعية" ويقصد بها فيما يتصل بالشركة أي كيان يتحكم أو يخضع للتحكم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر للشركة، أو أي كيان تحت الإدارة المشتركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع الشركة؛ و"التحكم" ويقصد بها الصلاحية في التوجيه أو وجود الأرضية اللازمة من أجل إدارة الشؤون الخاصة بالشركة أو الكيان.

"الاتفاقية" ويقصد بها "اتفاقية العميل" هذه بالإضافة إلى الملحق 1 المرفق بها وأية ملاحق أخرى تضاف إليها و"سياسة تضارب المصلحة"، و"سياسة ملخص أفضل مصلحة وتنفيذ الأوامر" و"الإفصاح عن المخاطر وإشعارات التحذيرات"، وتعديلات ذلك من حين إلى آخر.

"الأنظمة المعمول بها" ويقصد بها (أ) قواعد هيئة الأوراق المالية والتداول القبرصية CySEC وأي من القواعد الأخرى لأي من الجهات النظامية المعنية ذات الصلاحية والاختصاص على الشركة؛ و(ب) جميع القوانين الأخرى المعمول بها، والقواعد والأنظمة السارية في قبرص أو في الاتحاد الأوروبي.

"الطلب" ويقصد به السعر الأعلى في أي سعر معروض قد يشتريه العميل.

"المندوب المفوض" ويقصد به الشخص المشار إليه في الفقرة 36.1 من اتفاقية العميل.

"الرصيد" ويقصد به النتيجة المالية الإجمالية في حساب العميل بعد آخر معاملة منتهية وعمل إيداع/سحب في أي فترة زمنية.

"العملة الأساسية" ويقصد بها العملة الأولى في زوج العملات التي يشتريها العميل أو يبيع سعر العملة وفقًا لها.
"العرض" ويقصد به السعر الأدنى في أي سعر معروض وهو السعر الذي قد يبيع به العميل.

"يوم العمل" ويقصد به أي يوم بخلاف يوم السبت أو الأحد، أو يوم 25 ديسمبر أو الأول من يناير أو أي من العطلات في قبرص أو العطلات الدولية التي سوف يتم الإعلان عنها على موقع الشركة على الويب.

"حساب العميل" ويقصد به الحساب الشخصي الفريد للعميل المتألف من جميع المعاملات المكتملة، والمراكز والأوامر المفتوحة في المنصة، والرصيد الخاص بالعميل ومعاملات الإيداع/السحب لأموال العميل. ويجوز لموقع الويب الخاص بنا والاتصالات استخدام اللفظ حساب التداول أو الحساب وهو ما يقصد بها حساب العميل.

"الصفقة المغلقة" ويقصد به عكس الصفقة المفتوحة.

"المعاملة المكتملة" في أي من عقود الفروقات ويقصد بها معاملتين متقابلتين بنفس الحجم (فتح صفقة وإغلاق صفقة): الشراء ثم البيع والعكس صحيح.

"عقود الفروقات" ("CFD") ويقصد بها أي عقد، يكون عقدًا للفروقات بالإشارة إلى التغيرات والتفاوت في سعر أي من الأصول الأساسية. وعقد الفروقات عبارة عن أداة مالية بموجب القانون.

"مواصفات العقد" ويقصد بها شروط التداول الأساسية في عقود الفروقات (على سبيل المثال الهامش السعري أو حجم المجموعة أو الهامش الأولي أو الهامش الضروري أو هامش التحوط أو المستوى الأقل لتقديم طلب وقف الخسارة أو جني الأرباح أو قيد الأوامر أو مصروفات التمويل أو المصروفات إلخ) لكل نوع من عقود الفروقات حسبما يتحدد من خلال الشركة من حين إلى آخر ويمكن الاطلاع عليه على موقع الويب الخاص بنا و/أو على المنصة.

"عملة حساب العميل" ويقصد بها العملة التي يتحدد بها تداول حساب العميل.

"زوج العملات" ويقصد به الهدف أو الأصل الأساسي لمعاملات عقود الفروقات استنادًا إلى التغير في قيمة واحد من العملات ضد الآخر. يتكون أي زوج عملات من عملتين (عملة العرض السعري والعملة الأساسية) ويعرض مقدار عملة العرض السعري المطلوبة من أجل شراء وحدة واحدة من العملة الأساسية.

"CySEC" ويقصد بها هيئة الأوراق المالية والتداول القبرصية، وهي الهيئة المشرفة على الشركة.

"قواعد هيئة الأوراق المالية والتداول القبرصية CySEC" ويقصد بها القواعد أو التوجيهات أو الأنظمة أو الملاحظات الإرشادية أو الآراء أو التوصيات المقدمة من هيئة الأوراق المالية والتداول القبرصية CySEC.

"الملكية" ويقصد بها الرصيد زائد أو ناقص أي من الأرباح أو الخسائر العائمة التي تستخدم من صفقة مفتوحة ويتم حسابها كالآتي: الملكية = الرصيد + الربح العائم - الخسارة العائمة.

"التفاصيل الأساسية" ويقصد بها التفاصيل اللازمة من أجل أن تكون للشركة القدرة على تقديم الأوامر على سبيل المثال لا الحصر لفتح
الصفقات/إغلاق الصفقات/إلغاء/تعديل الأصول الأساسية،
نمط/اسم الأمر أو الحجم أو توجه السوق أو السعر أو الصحة أو وقف الخسارة / جني الأرباح (حسب الرغبة).

"أحداث الإخلال" ولها المعنى المحدد في الفقرة 14.1 من اتفاقية العميل.

"الاستشاري الخبير" ويقصد به نظام تداول آلي على الإنترنت مخصص من أجل أتمتة أنشطة التداول على منصة إلكترونية للتداول مثل المنصة الخاصة بالشركة. ويمكن برمجة المنصة من أجل تنبيه العميل بفرص التداول ويمكن أيضًا التداول في حساب العميل الخاص به تلقائيًا من خلال إدارة جميع الجوانب في عمليات التداول من إرسال الأوامر مباشرة إلى المنصة إلى التعديل التلقائي لوقف الخسارة وعمليات وقف التعقب وجني الأرباح.

"الأداة المالية" ويقصد بها الأدوات المالية بموجب ترخيص CIF للشركة والتي يمكن العثور عليها على موقعنا على الويب.

"الخسارة/الربح العائم" في أي من عقود الفروقات ويقصد به الربح/الخسارة الجارية على الصفقات المفتوحة والتي يتم حسابها حسب الأسعار الجارية (بالإضافة إلى أية عمولات أو رسوم إذا كان ذلك مطبقًا).

"أحداث القوة القاهرة" ويقصد بها المعنى المنصوص عليه في الفقرة 27.1
من اتفاقية العميل.

"الهامش المجاني" ويقصد به الأموال المتاحة في حساب العميل، والتي يمكن استخدامها من أجل فتح صفقة أو

الحفاظ على الصفقة مفتوحة. ويتم حساب الهامش المجاني على النحو التالي: الملكية (ناقص) الهامش الضروري [الهامش المجاني = الملكية - الهامش الضروري].

"هامش التحوط" لتداول عقود الفروقات ويقصد به الهامش الضروري المطلوب من الشركة من أجل فتح أو الحفاظ على الصفقات المتشابهة.

"الهامش الأولي" لتداول عقود الفروقات ويقصد به الهامش الضروري المطلوب من الشركة من أجل فتح صفقة.

"المقدم" ويشير إلى المعنى المنصوص عليه في الفقرة 35.1 من اتفاقية العميل.

"الخدمات الاستثمارية" ويقصد بها الخدمات الاستثمارية بموجب ترخيص CIF الخاص بالشركة والذي يمكن العثور عليه على موقعنا على الويب.

"الرافعة" لتداول عقود الفروقات ويقصد بها النسبة التي تتعلق بحجم المعاملات والهامش الأولي. نسبة 1:100 ويقصد بها أنه من أجل فتح أي صفقة، يكون الهامش الأولي مائة ضعف أقل من حجم المعاملات.

"مركز الشراء" لتداول عقود الفروقات ويقصد به مركز شراء يقوم بالتقييم من حيث القيم في حالة زيادة أسعار السوق الأساسية. على سبيل المثال فيما يتعلق بأزواج العملات: شراء العملة الأساسية في مقابل عملة السعر المعروض.

"المجموعة" ويقصد بها وحدة لقياس مبلغ المعاملات المحدد من أجل كل أصل أساسي لأي عقد فروقات.

"حجم المجموعة" ويقصد به عدد الأصول الأساسية في مجموعة واحدة في عقد من عقود الفروقات.

"الهامش" ويقصد به أموال الضمان الضرورية من أجل فتح أو الحفاظ على الصفقات المفتوحة في أي معاملة لعقود الفروقات.

"نداء الهامش" ويقصد به الموقف الذي تقوم فيه الشركة بإخطار العميل بإيداع هامش إضافي عندما لا يكون لدى العميل هامش كافي لفتح أو الحفاظ على الصفقات المفتوحة.

"مستوى الهامش" لتداول عقود الفروقات ويقصد به نسبة الملكية إلى نسبة الهامش الضروري. ويتم حساب ذلك على النحو التالي: مستوى الهامش - (الملكية / الهامش الضروري) × 100%.

"تداول الهامش" لتداول عقود الفروقات ويقصد به تداول الرافعة عندما يمكن للعميل إجراء المعاملات ويكون لديه أموال أقل في حساب العميل مقارنة بحجم المعاملات.

"الصفقات المتشابهة" لتداول عقود الفروقات ويقصد بها صفقات الشراء والبيع لنفس حجم المعاملة المفتوحة على حساب العميل لنفس عقد الفروقات.

"الهامش الضروري" لتداول عقود الفروقات ويقصد به الهامش الضروري المطلوب من الشركة من أجل فتح أو الحفاظ على الصفقات المفتوحة.

"حجم السوق العادي" لتداول عقود الفروقات ويقصد به أقصى عدد وحدات للأصل الأساسي التي يتم إرسالها بمعرفة الشركة من أجل التنفيذ.

"الصفقات المفتوحة" ويقصد بها أي عقد مفتوح (سحب و/أو إيداع) ولم يتم إغلاقه. وفيما يتعلق بتداول عقود الفروقات، قد يكون ذلك مركز شراء أو مركز بيع وهو ليس من المعاملات المكتملة.

"الأمر" ويقصد به أي من التعليمات المقدمة من العميل من أجل التداول في عقود الفروقات.

"الطرفان" ويقصد بها طرفا هذه الاتفاقية الخاصة بالعميل - أي الشركة والعميل.

"اصطياد النقاط" ويقصد به الموقف الذي يفتح فيه العميل صفقة ويغلقها في فترة زمنية قصيرة للغاية (متى ما كان هناك ربح لنقطة واحدة).

"المنصة" ويقصد بها الآلية الإلكترونية التي تديرها الشركة وتحافظ عليها وتتألف من منصة للتداول وأجهزة كمبيوتر وبرامج وقواعد بيانات وأجهزة اتصالات وبرامج وتسهيلات فنية، والتي تقوم بتسهيل نشاط التداول على العميل في الأدوات المالية من خلال حساب العميل. من المفهوم أن الشركة يجوز لها استخدام منصات مختلفة استنادًا إلى الأداة المالية.

"الشخصيات ذات النفوذ السياسي" ويقصد بها:

(أ) الأشخاص الطبيعيون هم الأشخاص الذين تم تفويضهم بإنجاز الوظائف البارزة والعامة مثل رؤساء الدول ورؤساء الحكومات والوزراء ونائبو أو مساعدو الوزراء وأعضاء المحاكم العليا وأعضاء المحاكم الدستورية وأعضاء الجهات القضائية الرفيعة المستوى الذين لا تخضع قراراتهم للاستئناف إلا في ظروف استثنائية وأعضاء محاكم المحاسبين وأعضاء مجالس البنوك المركزية والسفراء والقائمين بالأعمال والمسؤولون في القوات المسلحة وأعضاء الإدارة العامة أو أعضاء الجهات الإشرافية التي تملكها الدولة. لا تُفهم أي من الفئات المشار إليها أعلاه على أنها تغطي فئة المسئولية من الرتب المتوسطة أو الأقل رتبة. وعلاوة على ذلك، إذا لم يعد أي شخص منوطًا بالقيام بأي من الوظائف العامة البارزة في حدود معنى التعريف أعلاه لفترة عام واحد على أقل تقدير في أي دولة، فلا يتم اعتبار هذا الشخص شخصًا ذي نفوذ سياسي.

(ب) أعضاء أسرة هؤلاء الأشخاص على النحو المبين في التعريف أ مثل الزوج/الزوجة وأي شريك يتم اعتباره بموجب القانون المحلي بمثابة الزوج/الزوجة والأولاد وأزواجهم أو شركاءهم ووالديهم.

(ج) الأشخاص المعروف بأنهم من المقربين لهؤلاء الأشخاص وفقًا لما هو منصوص عليه في التعريف "أ"، وهو ما يعني: أي شخص طبيعي معروف أن له ملكية نفعية مشتركة في كيانات اعتبارية أو ترتيبات قانونية، أو أية علاقات أعمال قريبة أخرى، مع أي شخص مشار إليه في التعريف "أ؛ أي شخص طبيعي يتمتع بالملكية النفعية الفريدة في كيان اعتباري أو ترتيب قانوني من المعروف أنه تم إعداده من أجل مصلحة الشخص المعني المشار إليه في التعريف "أ".

"العميل المحترف" ويقصد به "العميل المحترف" لأغراض قوانين هيئة الأوراق المالية والتداول القبرصية CySEC.

"مستوى الأمر" لتداول عقود الفروقات ويقصد به السعر المحدد في الأمر.

"السعر المعروض" ويقصد به المعلومات الخاصة بالسعر الحالي لأي من الأصول الأساسية المحددة في صور سعر العرض والطلب.

"عملة السعر المعروض" ويقصد بها العملة الثانية في زوج العملات والتي يمكن شرائها أو بيعها بمعرفة العميل

مقابل العملة الأساسية.

"أساس الأسعار المعروضة" فيما يتعلق بتداول عقود الفروقات التي يقصد بها معلومات تدفق أسعار العرض المخزنة على الخادم.

"تدفق أسعار العرض" فيقصد بها سير الأسعار المعروضة في المنصة لكل من عقود الفروقات.

"عميل التجزئة" ويقصد به "عميل التجزئة" لأغراض قوانين هيئة الأوراق المالية والتداول القبرصية CySEC.

"متاجرة الربح السريع" ويقصد بها الحالات التي يقوم فيها العميل بفتح العديد من الصفقات في نفس الوقت وإغلاقها في فترة زمنية قصيرة للغاية (على سبيل المثال لمدة ثلاث دقائق) أو الشراء بسعر العرض أو البيع بسعر الطلب، من أجل الحصول على فارق العرض/الطلب.

"الخدمات" ويقصد بها الخدمات المقرر تقديمها بمعرفة الشركة إلى العميل بموجب هذه الاتفاقية، وفقًا لما هو منصوص عليه في الفقرة 10.1 من اتفاقية العميل. "مركز البيع" لتداول عقود الفروقات ويقصد به مركز بيع يقوم بالتقييم من حيث القيم في حالة انخفاض أسعار السوق الأساسية. على سبيل المثال فيما يتعلق بأزواج العملات: بيع العملة الأساسية مقابل عملة السعر المعروض. مركز البيع هو المقابل لمركز الشراء.

"تقلب السعر" ويقصد به الفارق بين السعر المتوقع لأي من المعاملات في عقود الفروقات، والسعر الذي يتم تنفيذ المعاملة عنده. في وقت تقديم أي أمر للتنفيذ، فإن السعر الخاص المطلوب إلى العميل قد لا يكون متوفرًا، ومن ثم سوف يتم تنفيذ الأمر على الإغلاق أو على عدد من النقاط بعيدًا على السعر المطلوب من العميل. وإذا كان سعر التنفيذ أفضل من السعر الذي يطلبه العميل، فيشار إلى ذلك على أنه تقلب إيجابي في السعر. وإذا كان سعر التنفيذ أسوأ من السعر الذي يطلبه العميل، فيشار إلى ذلك على أنه تقلب سلبي في السعر. غالبًا ما يحدث تقلب السعر خلال فترات التقلب العالية (على سبيل المثال، بسبب أحداث الأخبار) مما يجعل أي من الأوامر عند سعر محدد من المستحيل تنفيذها، عند استخدام أوامر السوق، وأيضًا عند تنفيذ أوامر السوق الكبيرة متى لم يكن هناك فائدة كافية في مستوى السعر المرغوب للحفاظ على السعر المتوقع للتداول.

"هامش السعر" لتداول عقود الفروقات ويقصد به الفارق بين الطلب والعرض لأي من الأصول الأساسية في عقد من عقود الفروقات في نفس اللحظة.

"التبادل أو الدوران" لتداول عقود الفروقات ويقصد به الفائدة المضافة أو المحسومة لإبقاء أي مركز مفتوحًا خلال الليل.

"حساب العميل الخالي من التبادل" نوع من حسابات العملاء المتاحة لتداول عقود الفروقات ولها المعنى المحدد في الفقرة 10 من الملحق 1.

"وقف التعقب" في تداول عقود الفروقات ويقصد به أمر وقف الخسارة المحدد عند مستوى نسبة أقل من سعر السوق - لمركز شراء. ويتم تعديل سعر وقف التعقب حسب تقلبات الأسعار. ويحدد أمر وقف تعقب البيع سعر الإيقاف عند مبلغ محدد أقل من سعر السوق مع مبلغ "تعقب" مرفق به. ومع ارتفاع سعر السوق، يرتفع سعر الإيقاف حسب مبلغ التعقب، ولكن في حالة انخفاض سعر الزوج، لا يتغير سعر إيقاف الخسارة، ويتم تقديم أمر السوق عن الوصول إلى سعر الإيقاف.

"المعاملة" ويقصد بها معاملة العميل في أي عقود فروقات.

"حجم المعاملة" بالنسبة لتداول الفروقات فيقصد به حجم المجموعة مضروبًا في عدد المجموعات.

"الأصل الأساسي" ويقصد به الأصل الهدف أو الأصل الأساسي في أي من عقود الفروقات ربما يكون أزواج العملات، أو العقود الآجلة أو المستقبلية أو الخيارات أو المعادن أو مؤشرات الأسهم أو السلع أو الأسهم أو حسبما يتحدد بمعرفة الشركة من حين إلى آخر ويتاح على المنصة الخاصة بها أو على موقعها على الويب.

"السوق الأساسية" ويقصد بها السوق ذات الصلة حيث يتم تداول الأصل الأساسي أو عقود الفروقات.

***"موقع الويب" ويقصد به موقع الشركة على الويب على*** *www.xtrade.com* ومواقع الويب الأخرى حسبما تحدد الشركة من حين إلى آخر.
"الإشعار الخطي" ويشير إلى المعنى المنصوص عليه في الفقرة 23.4 من اتفاقية العميل.

41.2. تشمل الكلمات التي تحمل معنى المفرد الجمع والعكس صحيح. تشمل الكلمات التي تحمل معنى المذكر المؤنث والعكس صحيح. تشتمل الكلمات التي تشير إلى الأشخاص المؤسسات والشراكات والهيئات الأخرى الفردية وجميع الكيانات الاعتبارية والعكس صحيح.

41.3. علمًا بأن عناوين الفقرات الغرض منها لتسهيل الرجوع إليها فقط.

41.4. أي إشارة لأي من القوانين أو الأنظمة أو اللوائح هي إشارة إلى الأنظمة أو القوانين أو اللوائح وتعديلاتها وتنقيحاتها ومكملاتها وتوحيدها وما يعاد سنه منها أو استبداله من حين إلى آخر، وجميع الإرشادات المشار إليها أو التوجيهات أو المستندات النظامية أو الأنظمة أو الأوامر المقدمة بموجبها وأي من الأحكام النظامية التي يعاد سن ذلك الحكم النظامي بموجبها أو يتم استبداله بها أو تعديله.

## الملحق الأول - شروط تداول عقود الفروقات

### 1. النطاق

1.1. لا يسري هذا الملحق إلا على العملاء الذين يزاولون التداول في الأدوات المالية لعقود الفروقات.

### 2. أنواع طلبات عقود الفروقات

2.1. يُمكن أن تقدّم طلبات العقود مقابل الفروقات مع الشركة: طلبات السوق والطلبات المعلّقة.

### 3. تنفيذ الأوامر

3.1. لكي يتم فتح أي مركز على المنصة، يجب على العميل إما فتح "شراء" أو "بيع"، حسب السعر المعروض على المنصة في وقت هذه المعاملة. ولإغلاق أي مركز، يجب على العميل إما عرض "البيع" (في حالة "الشراء")، أو الشراء (في حالة "البيع")، للأصل الأساسي الذي يغطيه ذلك المركز المفتوح، حسب السعر المعروض على المنصة في وقت هذا الإغلاق. من المفهوم أنه في كل وقت يقوم فيه العميل بتقديم أمر، تقوم الشركة بتنفيذ هذا الأمر بنفسها بصفتها طرفًا مقابلاً. وعلى الرغم من ذلك، للشركة الحق في تحوط أوامر العميل بطرف خارجي آخر.

3.2. وتوفر المنصة سعر "شراء" بالإضافة إلى سعر "بيع" لكل من الأصول الأساسية التي يتم تداولها على المنصة. ويقر العميل أنه عند فتح "شراء" أو إغلاق "بيع" (أو العكس صحيح)، لا يمكنه القيام بذلك إلا بالسعر المعروض على المنصة من أجل شراء ذلك الأصل الأساسي.

3.3. ويمكن تقديم الطلبات والأوامر (وإذا كان مسموحًا بذلك) تغييرها في غضون ساعات التداول لكل نوع من الأصول الأساسية الظاهرة على المنصة و/أو موقع الويب، وفقًا لما يتم تعديله بمعرفة الشركة من حين إلى آخر.

3.4. وعلى المنصة، يكون من حق العميل تقديم العروض من أجل فتح أي مركز بأفضل سعر متاح على المنصة ("سعر السوق") في وقت فتح ذلك المركز، ما لم يحدد العميل سعرًا خاصًا يتم من خلاله عرض فتح مركز ("أمر القيد"). وفيما يتعلق بأمر السوق، فإن السعر الذي يتم إكمال المعاملة وفقًا له قد لا يكون دائمًا هو السعر الفعلي المعروض عند تقديم الأمر. ويوافق العميل على أن العرض الخاص به من أجل فتح أمر سوق يجوز قبوله بموجب سعر أقل أو سعر أعلى من السعر المشار إليه بمعرفة في أمر السوق الخاص به، في حدود إطار معين حسب ما يتحدد على المنصة من حين إلى آخر. إذا اختار العميل فتح أمر سوق، فسوف يتم قبول عرضه حسب أفضل سعر معروض على المنصة.

3.5. وفيما يتعلق بأمر التقييد، فإن السعر الذي يتم إكمال المعاملة وفقًا له قد لا يكون دائمًا هو السعر الفعلي المعروض عند تقديم الأمر. ويوافق العميل على أن العرض الخاص به من أجل فتح أمر تقييد يجوز قبوله بسعر أقل في حالة "الشراء"، أو سعر أعلى في حالة "البيع"، أكثر من السعر المعروض بمعرفته في أمر التقييد الخاص به حسب ما يتحدد على المنصة من حين إلى آخر. وفي حالة عرض العميل فتح "أمر تقييد" فيجوز قبول العرض الخاص به بالسعر المشار إليه بمعرفته في العرض الخاص به. وفي أي وقت قبل قبول أمر التقييم، يجوز للعميل إلغاء أمر التقييد الخاص به دون أي مسئولية أخرى. وإذا قام العميل بفتح أمر تقييد، فسوف يتم قبول عرضه حسب أفضل سعر معروض على المنصة.

3.6. ويوافق العميل على أن الشركة يجوز لها التحوط أو حتى مقاصة أي معاملة مع أطراف أخرى خارجية من أجل مقاصة أية مسئولية أو أي خطر مرتبط بأي معاملة (معاملات) للعميل. وفي حال تعذّر على الشركة التحوط من معاملات العميل بأطراف أخرى خارجية، تحتفظ الشركة بالحق في تعديل المحتوى أو الشروط في أمر عقود الفروقات بما في ذلك تاريخ الانتهاء، وساعات التداول أو أي من المعلمات الأخرى في علامة تبويب تفاصيل الأداة.

3.7. أما الأوامر المعلقة، التي لم يتم تنفيذها، فتظل سارية طوال جلسة التداول التالية (حسبما ينطبق).

3.8. أما أوامر السوق التي لم يتم تنفيذها بسبب عدم توافر الكمية الكافية لملأها فلا تظل سارية وسوف يتم إلغاؤها.

3.9. سوف يتم ترحيل جميع مراكز النقاط المفتوحة إلى يوم العمل التالي عند إغلاق الأعمال في السوق الأساسية ذات الصلة، مع مراعاة حق الشركة في إغلاق مركز النقاط المفتوح. وأية مراكز مفتوحة مرحّلة سوف يتم ترحيلها عند انتهاء الفترة ذات الصلة في الفترة التالية ذات الصلة مع مراعاة حق الشركة في إغلاق المركز المرحّل المفتوح.

3.10. سوف تكون الأوامر صحيحة بما يتفق مع نوع وتوقيت الأمر المحدد، وفقًا لما يحدده العميل. إن لم يتم تحديد وقت سريان الطلب، سيظل الطلب عندئذ ساري المفعول لفترة غير محددة. وعلى الرغم من ذلك، يجوز للشركة إغلاق واحد من الأوامر المعلقة أو جميعها في حالة وصول ملكية حساب العميل إلى صفر.

3.11. علمًا بأنه لا يمكن حذف الأوامر بمجرد تقديمها. ويجوز حذف الأوامر المعلقة أو تعديلها قبل أن يتم تنفيذها.

3.12. ويجوز للعميل تغيير تاريخ الانتهاء للأوامر المعلقة قبل أن يتم تنفيذها من خلال إلغائها وتقديم أمر جديد.

3.13. يجوز تغيير أوامر إيقاف الخسارة وجني الأرباح طالما كانت أعلى من حيث المسافة من مستوى محدد (استنادًا إلى رمز التداول).

3.14. وبالنسبة لمركز عقود الفروقات المفتوح الذي يملكه العميل فيما يخص أحد الأصول الأساسية الخاصة والذي يغلقه جزئيًا بعد ذلك، فسوف يتم إغلاق مركزه أولاً بأول (والمعروف باسم FIFO) فيما يتعلق بالتداولات المتعددة التي يتم تنفيذها من أجل بناء مركز خاص.

3.15. ولا تخضع الشركة لأي التزام، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك في الاتفاقية، من أجل مراقبة أو توجيه النصائح إلى العميل حول حالة المعاملات أو لإغلاق أي من المراكز المفتوحة للعميل. وعندما تقرر الشركة القيام بذلك، فسوف يتم القيام بذلك حسب التقدير ولن يتم اعتبار ذلك تنفيذًا لأي التزام بالمواصلة. ويتحمل العميل المسئولية عن العمل والوعي بمراكزه على الدوام.

**4. الأسعار المعروضة**

4.1. في حال تعذّر على الشركة متابعة تنفيذ أي من الأوامر فيما يخص الأسعار أو الأحجام أو غيرها من الأسباب، استنادًا إلى نوع حساب العميل، فتلتزم الشركة بإرسال سعر جديد. وتظهر أعداد إعادة التسعير على المنصة.

4.2. والأسعار التي تظهر على الجهاز الطرفي للعميل دلالية وتستند إلى الأسواق الأساسية ذات الصلة. وعلى الرغم من ذلك، إذا كان هناك تقلب عالٍ في السوق الأساسية فقد يتغير تنفيذ الأمر ويجوز للعميل الحصول على السعر الأولى الذي سوف يتاح في السوق وليس السعر الذي طلبه.

4.3. وتوفر الشركة الأسعار بعد أن تأخذ بالحسبان سعر الأصل الأساسي، ولكن لا يعني هذا أن هذه الأسعار في حدود النسبة المحددة لسعر الأصل الأساسي. وعند إغلاق السوق الأساسية ذات الصلة، فسوف تعكس الأسعار المقدمة من الشركة ما تراه الشركة بأنه السعر الحالي للعرض والطلب بالنسبة للأصل الأساسي ذي الصلة في ذلك الوقت. ويقر العميل بأن تلك الأسعار سوف يتم تحديدها بمعرفة الشركة وفقًا لتقديرها المطلق.

**5. أوامر إيقاف الخسارة ووقف التعقب والاستشاري الخبير**

5.1. يوافق العميل على أن عمليات التداول التي تتم باستخدام الوظائف الإضافية

لواجهة التداول الخاصة بالعميل مثل سعر وقف الخسارة الذي يتم تحديده بنسبة معينة و/أو أتمتة عمليات التداول على المنصة يتم تنفيذها بالكامل تحت مسئولية العميل، حيث أنها تعتمد بشكل مباشر على الجهاز الخاص به والمستخدم في التداول ولا تتحمل الشركة أية مسئولية مهما كانت.

5.2. ويوافق العميل على أن تقديم أي أمر لإيقاف الخسارة لن يؤدي بالضرورة إلى تقييد خسائر العميل على المبالغ المحددة، لأن ظروف السوق قد تجعل من المستحيل تنفيذ مثل هذا الأمر بالسعر المقرر ولا تتحمل الشركة أية مسئولية عن ذلك مهما كانت.

5.3. ويجوز للعميل إضافة سعر "إغلاق على خسارة" أو "إغلاق على ربح" في أي مرحلة عندما يتم فتح المركز.

5.4. وعندما يقدم العميل أمر تقييد، فإن العميل يفوض الشركة بإغلاق المعاملة على سعر "الإغلاق على خسارة" أو سعر "الإغلاق على ربح"، حسبما ينطبق، وفقًا للمتفق عليه في الأمر، بدون أية تعليمات أخرى أو إشعارات من العميل. ويجوز للشركة إغلاق المعاملة متى ما كان الأمر المعروض من الشركة على منصة التداول يساوي أو يتجاوز السعر الذي تقبله بالنسبة لهذا الأمر.

5.5. ويقر العميل بأن مستوى السعر الأصلي المحدد في "إغلاق على خسارة" يجوز تعديله مع تحرك السوق على المنصة لصالحه. وفي حين أن تعقب أمر "الإغلاق على خسارة" لا يزال ساريًا، يوافق العميل على أن تغيير في السوق بمائة واحدة على الأقل للنقطة النسبية (المشار إليها بلفظ "النقاط" على المنصة) لصالحه تمثل عرضًا جديدًا من جانب العمل من أجل رفع مستوى تعقبه لأمر "الإغلاق على خسارة" بنسبة مائة نقطة. التغييرات في أي نقطة سوف يتم تقريبه إلى أقل قيمة مطلقة في العملة الخاصة بحساب العميل.

5.6. ويقر العميل ويوافق على أنه بسبب التقلب في الأسواق والعوامل التي تكون خارج سيطرة الشركة، يتعذر على الشركة ضمان أن أي أمر سوف يتم تنفيذه عند المستوى المحدد في أمر العميل، على سبيل المثال، يجوز إغلاق الأمر على أسوأ سعر من السعر المحدد في الأصل بمعرفة العميل في ذلك الأمر. وفي تلك الحالة، تقوم الشركة بإغلاق المعاملات على أفضل سعر تالي لذلك. على سبيل المثال، فيما يتعلق بأمر "الإغلاق على خسارة"، في حالة "شراء" للإغلاق، قد يزيد سعر أي أصل أساسي فجأة فوق سعر "الإغلاق على خسارة"، دون حتى الوصول إلى ذلك السعر. وفي حالة "البيع" للإغلاق، قد ينخفض سعر أي أصل أساسي فجأة أقل من سعر "الإغلاق على خسارة"، دون حتى الوصول إلى ذلك السعر.

5.7. وفيما يتعلق بأمر "الإغلاق على ربح" حيث يتحرك سعر الأصل الأساسي لصالح العميل (على سبيل المثال، إذا انخفض السعر لأقل من شراء العمل أو ارتفاع السعر إلى بيع العميل)، يوافق العميل على أن الشركة يمكنها تمرير هذا التحسن في السعر إلى العميل.

5.8. تتوفر أوامر الإيقاف المضمونة على أصول أساسية معينة، وفقًا لما هو مشار إليه في علامة تبويب تفاصيل الأداة. وفي حالة تقديم العميل إيقاف مضمون على أمر جديد فإن الشركة تضمن بأنه عندما يصل عرضها أو سعرها المعروض أو يتجاوز سعر الإغلاق على خسارة المحدد بمعرفة العميل، فسوف تقوم بإغلاق المركز على نفس السعر الذي حدده العميل في أمر الإيقاف المضمون. ويمكن إغلاق أي مركز مفتوح بما يتفق مع هذه الاتفاقية قبل أن يصل إلى مستوى سعر أمر الإيقاف المضمون.

5.7. ويخضع أمر الإيقاف المضمون للشروط الإضافية التالية:

5.8.

(أ) لا يمكن طلب أمر إيقاف مضمون إلا على الأمر الجديد والمتوفر فقط حسب شروط أمر الإغلاق على خسارة؛

(ب) ويمكن تنشيط أمر الإيقاف المضمون أو تعديله فقط إذا كان هناك تداول مع توافر أصل أساسي مؤهل على المنصة؛

(ج) وبمجرد قبولنا لأمر إيقاف مضمون، فلا يمكن إزالته - فقط يمكن تغيير السعر؛

(د) يجب تقديم أمر الإيقاف المضمون لمسافة دنيا (حسبما يتحدد بمعرفة الشركة) بعيدًا عن سعر الأصل الأساسي الحالي المعروض من الشركة؛

(ه) وحيث تضمن الشركة إغلاق السعر، يتم تعديل هامش السعر للمصروفات الإضافية عند تقديم أمر إيقاف مضمون. ويتم عرض هامش السعر المعدّل في علامة تبويب تفاصيل الأصل الأساسي لكل أداة مؤهلة في وقت تقديم أمر الإيقاف المضمون.

**6. الانتهاء**

6.1. يجوز للشركة تحديد تاريخ ووقت للانتهاء بالنسبة لأصل أساسي محدد. على أن يتم عرض ذلك على المنصة. يوافق العميل على أن من مسئوليته التحقق من تاريخ ووقت الانتهاء.

6.2. وفي حالة عدم إغلاق العميل لأي مركز مفتوح فيما يتعلق بأي من الأصول الأساسية المحدد لها تاريخ انتهاء، قبل تاريخ الانتهاء هذا، فسوف يتم إغلاق المركز المفتوح تلقائيًا عند تاريخ الانتهاء. يتم إغلاق المركز المفتوح على سعر يكون هو السعر النهائي المعروض على المنصة قبل تاريخ ووقت الانتهاء المنطبق مباشرة.

6.3. ويقر العميل بأن بعض الأسواق الأساسية قد تصبح متقلبة أو بدون سيولة قبل سابق إنذار. وفي تلك الظروف قد لا يكون من الممكن تنفيذ أوامر العميل، لاسيما في الفترة القصيرة قبل أي انتهاء.

**7. تكاليف التأمين**

7.1. سوف يتم ترحيل أي مركز مفتوح في نهاية يوم التداول أو في نهاية الأسبوع إلى يوم العمل التالي من أجل تجنب الإغلاق التلقائي والتسوية للمعاملة. ويقر العميل بأنه عند ترحيل تلك المعاملات إلى يوم العمل التالي، سوف يتم إضافة تكاليف التأمين أو طرحها من حساب العميل فيما يخص ذلك المركز المفتوح. ويتم عرض المعلومات الخاصة بتكاليف التأمين لكل من الأصول الأساسية على المنصة. وفي تحديد ما إذا كان سيتم فتح مركز أم لا، يقر العميل بأنه على علم بتكاليف التأمين.

7.2. ويتم فرض تكلفة التأمين على حساب العميل بصفة يومية. ويتم إجراء العملية في تمام الساعة 23.59 (وقت الخادم) وقد تستغرق عدة دقائق.

7.3. ويفوض العميل الشركة بإضافة أو حسم تكاليف التأمين إلى أو من حساب العميل لأي من المعاملات المفتوحة التي استحقت رسومًا، بما يتفق مع السعر الساري على ذلك، كل يوم في وقت التحصيل المحدد على المنصة لكل من الأصول الأساسية، حسبما ينطبق.

7.4. وللشركة الحق في تعديل أيام أو نسب تكاليف التأمين وفقًا لتقديرها ومن حين إلى آخر. ويتم إنفاذ هذه التغييرات على المنصة و/أو موقع الويب ويتحمل العميل مسئولية التحقق من التحديثات بشكل منتظم.

## 8. هامش السعر

8.1. جميع عقود الفروقات المتاحة مع الشركة عليها هوامش سعر تظهر على المنصة و/أو على موقع الويب. وللشركة الحق في تعديل هوامش السعر وفقًا لتقديرها من حين إلى آخر. ويتم إنفاذ هذه التغييرات على المنصة و/أو موقع الويب ويتحمل العميل مسئولية التحقق من التحديثات بشكل منتظم.

## 9. متطلبات الهامش

9.1. يلتزم العميل بأن يوفر ويحافظ على هامش أولي و/أو هامش تحوط حسب الحدود التي قد تحددها الشركة حسب تقديرها وحدها في أي وقت بموجب مواصفات العقد لكل نوع من عقود الفروقات.

9.2. ويتحمل العميل المسئولية عن ضمان أنه يفهم كيفية حساب متطلبات الهامش.

9.3. وما لم يقع أي من أحداث القوة القاهرة، يكون للشركة الحق في تغيير متطلبات الهامش، على أن تقدم للعميل إشعارًا خطيًا مدته عشرة (10) أيام عامل قبل إجراء هذه التعديلات على المراكز المفتوحة. وبالنسبة للمراكز الجديدة، يجوز للشركة تعديل متطلبات الهامش بموجب إشعار خطي مدته يوم عمل واحد. ويتم إنفاذ جميع التغييرات على المنصة و/أو موقع الويب ويتحمل العميل مسئولية التحقق من التحديثات.

9.4. وللشركة الحق في تغيير متطلبات الهامش بدون إشعار مسبق إلى العميل في حالة وقوع حدث من أحداث القوة القاهرة. وفي هذه الحالة، يكون للشركة الحق في تطبيق متطلبات هامش جديدة على المراكز الجديدة وعلى المراكز المفتوحة بالفعل.

9.5. ومع عدم الإخلال بأحكام الفقرة 13.1 من اتفاقية العميل، للشركة الحق في إغلاق و/أو تقييد حجم المراكز المفتوحة للعميل (الجديدة أو الإجمالية) ورفض أوامر العميل بإقرار مراكز جديدة في أي من الحالات التالية:

(أ) إذا انخفضت قيمة ضمان العميل لأقل من الحد الأدنى لمطلب الهامش.
(ب) في أي وقت تكون الملكية (الرصيد الحالي بالإضافة إلى المراكز المفتوحة) مساوية أو أقل من النسبة المحددة للهامش (الضمان) اللازم لإبقاء المركز مفتوحًا.
(ج) إذا أجرت الشركة نداءً للهامش وعجز العميل عن تلبية ذلك.

9.6. تقدم الشركة نداءات الهامش إلى العميل تلقائيًا من خلال المنصة عندما يصل الهامش في حساب العميل الخاص به إلى نسبة محددة. عندما تنبه المنصة العميل بأنه قد وصل إلى نسبة محددة من الهامش في حساب العميل الخاص به، يجب على العميل اتخاذ كل أو أي من الخيارات الثلاثة للتعامل مع الموقف:

(أ) تقييد تعرضه للخطر (إغلاق عمليات التداول).
(ب) أو التحوط لمراكزه (فتح مراكز مقابلة للمراكز الخاصة به في الوقت الحالي) مع إعادة تقييم المركز.
(ج) إيداع مزيد من الأموال في حساب العميل الخاص به.

9.7. وإذا عجز العميل عن اتخاذ إجراءات بما يتفق مع الفقرة 9.6 أو عند وصول العميل إلى نسبة 15% من الهامش في حساب العميل، فسوف تبدأ المراكز الخاصة به في الإغلاق تلقائيًا (مستوى الإيقاف لنسبة 15%) تبدأ بالأمر الأكثر خسارة ويكون للشركة الحق في رفض أوامر جديدة.

9.8. يتم سداد الهامش بأموال نقدية حسب العملة الخاصة بحساب العميل. وفي حالة إيداع العميل أموالاً بعملة مختلفة، فسوف تقوم الشركة بعملية تحويل إلى العملة الخاصة بحساب العميل بما يتفق مع الفقرة 38 من اتفاقية العميل.

9.9. ويتعهد العميل بعدم إنشاء أو الحصول على أي فائدة ضمان قائمة مهما كانت على أي من الهوامش المحولة إلى الشركة أو الموافقة على التنازل عنها أو تحويلها.

9.10. إذا كان لدى العميل أكثر من حساب عميل واحد لدى الشركة، فأي إيداع في واحد من حسابات العميل (بما في ذلك المبالغ المودعة كهامش) لن تخلي مسئوليات العميل فيما يخص أي حساب آخر، ما لم تحدث عملية إنهاء. ويتحمل العميل مسئولية ضمان وجود المستوى المطلوب للهامش بالنسبة لكل حساب عميل على حدة.

**10. حسابات العميل الخالية من تكاليف التأمين**

10.1. يجوز للشركة من حين إلى آخر عرض حساب عميل خالي من تكاليف التأمين لتداول عقود الفروقات، مع مراعاة تحقيق المتطلبات الداخلية للشركة.

10.2. وفي حالة رغبة العميل في التغيير من حساب عميل عادي إلى حساب عميل خالي من تكايف التأمين، فيجب عليه إغلاق جميع المراكز المفتوحة أولاً.

10.3. وتسري بقية الأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بالكامل فقط على حسابات العميل الخالية من تكاليف التأمين عدا أي مما ذكر بخصوص تكاليف التأمين.

10.4. وإذا كان لدى العميل حساب عميل خالٍ من تكاليف التأمين، فلن يتم فرض أية تكاليف تأمين أو ترحيل على مراكز التداول أثناء الليل. وأية مصروفات مطبقة على حسابات العميل الخالية من تكاليف التأمين تظهر في مواصفات العقد موجودة على المنصة و/أو موقع الويب.

10.5. ولا يجوز للعميل الذي لديه حساب عميل خالي من تكاليف التأمين تعليق مراكزه العائمة لفترة طويلة من الزمن. وفي تلك الحالة، يجب على العميل إغلاق المراكز العائمة وسوف يتم فرض تكاليف التأمين بأثر رجعي.

10.6. ويُحظر إجراء تحوط لأي مركز من خلال عقد الفروقات المقابل له في الحساب الخالي من تكاليف التأمين. وفي تلك الحالة، يجب على العميل إغلاق التحوطات على الفور وسوف يتم فرض تكاليف التأمين بأثر رجعي.

10.7. وسوف يتم إغلاق جميع المراكز المفتوحة في أي حساب خالٍ من تكاليف التأمين يوم الجمعة قبل إغلاق السوق بساعة ويجوز إعادة فتحها مرة أخرى بمعرفة العميل.